الحزب الشيوعي الاممي

الشيوعيون
ومسألة الحريات السياسيه

Les communistes et la question de la liberté politique

كراسات الاممي ـ ٢

الشيوعيون
ومسألة الحريات السياسيه

جميع المراسلات على عنوان

دار البرنامج الشيوعي

programme communiste

Theoretical Review of the International Communist Party

Editodal office: 20, rue Jean-Bouton, 75012 Paris (France).

Yearly subscription:

— unsealed : £ 3.50 / $ 7.00

— closed mail (first-class mail in the U.S.) : £ 5.00 / $ 10.50

Payments by check or international money order to F. Gambini.
All correspondence should be sent to the above address.

---

programme communiste

Revue théorique du Parti Communiste International

Administration et diffusion: 20, rue Jean-Bouton, 75012 Paris.

Abonnement annuel:

— pli ouvert: 40 F - 400 FB - 6.000 Lires - 24 FS - 240 Esc.

— pli fermé: 56 F - 560 FB - 8.500 Lires - 35 FS - 300 Esc.

Paiement par chèque bancaire, chèque postal ou mandat-poste international à l'ordre de Saro
La correspondance doit être adressée à la revue.

Directeur de la publication: Saro

إهداء

- إلى رفاقنا المناضلين في سجون جلاوزة البرجوازية الجزائرية
- إلى كل المناضلين الثوريين المكافحين ضد الاستغلال والقمع البرجوازي .

نهدي هذا الكراس

مقدمة

لقد شهدت المنطقة العربية في مطلع الخمسينات حركة مـــد وطني ضد الامبريالية والانظمة الرجعية البائدة · وفي ظروف غياب تنظيم بروليتـــــاري ارتقت البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الى السلطة على ظهر التضحيات الهائلة التي قدمتها الجماهير الكادحة في الريف والمدينة خلال الصراع ضد الطاقم السياسي الرث المدعوم من الاستعمار · وقد قدمت هذه الجماهير سواعدها ودماءها كذلك اثناء الصراع الذي شنته هذه البرجوازية ضد الامبريالية ، وخاضت كل المعارك الصغيرة والكبيرة ـ معركة السويس وحرب الجزائر ـ لكي توفر لنفسها قدرا من المصالح الخاصة والحريات السياسية · ولكن البرجوازية كانت تحت حجة الصراع ضد الامبريالية ، تحفر نفق التصالح الطبقي وتحصر مجرى الصراع لكي يصب في طاحونة السلطة السياسية البرجوازية التي استطاعت ان تقطف ثمار المعركة وتسيطر على الصحف وتربط النقابات بجهـــاز الدولة والبوليس وتحرّم التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة تحت حجة «الوحدة الوطنية » او وحـدة « قوى الشعب العامـل» · وهـذا لم يمنعها من تعليق مشانق القيادات العماليـــة التي رفضت بعفويتها الاجراءات التعسفية البرجوازية كما حصـــــل في مصر والسودان والجزائر وتونس مثلا · فالديمقراطيـــة البرجوازية التي كانت تطبل لهـــا الابواق القومية كالبعث والقوميين العرب كانت تقف بالمرصاد لكـل بصيص نور مستقل داخل المصانع والمشاغل التي عرفت شتى انواع التنكيل التعسفي على يد المخابرات والادوات القمعية البوليســـية والسياسية ·

ولم تكتف الاجهزة الحاكمة بترديد الاناشيد الديمقراطية والوطنية التي ترافقت مع الدولاب للقمعي الطبقي بل دخلت الاحزاب « الشيوعية » الرسمية الى جوقة التطبيل البرجوازية وتكاتفت مع البرجوازية الحاكمة في جبهة واحدة او تنظيم واحد (مصر ، الجزائر ٠٠) من اجل دفع هذه الديمقراطية الى « الاشتراكية » باعتبار ان الاشتراكية الخروتشوفية هي التضخيم الشنيع للديمقراطية البرجوازية والاشتراكية البرجوازية الصغيرة ٠ وهكذا دخل جناح موسكو في العراق الى حلبة القمع المباشر ضد رفاق طريقهم الذين صمدوا امام اغراءات قصر السلطان البعثي فبطشت الاجهزة الديمقراطية الحاكمة بكل صوت معارض وابادت كل التجمعات العمالية والنقابية بمعاهدة الكلاب البوليسية التي تنعّمت بمذاق الحلوى الوزارية كمكافأة لها على نشاطها الديمقراطي ٠ وفي هذا الطريق سارت معظم الاحزاب « الشيوعية » الرسمية (من العراق وسوريا الى تونس والجزائر والمغرب) وهي تتعايش على فتات الديموقراطية وتشارك باعباء العصا الغليظة التى تسلطها الانظمة الحاكمة على رقبة العمال والكادحين حتى ان الحزب البكداشي في سوريا لم يتجرأ على توقيع بيان واحد ضد النظام البرجوازي السوري اثناء ابادة مخيم تل الزعتر والاحياء العمالية في لبنان ولم يتوان عن تبرئة النظام خلال المجازر فأخذ يدعو للمصالحة بين الاخوة من اجل توفير كل البنادق نحو العدو الرئيسي قبل ان تجف برك الدماء في لبنان ٠

لقد اصبحت هذه السياسة منذ فترة طويلة ، مكشوفة ومفضوحة امام الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وقد غدت عاجزة عن تبييض سجل الديمقراطية بعد ان طفح كيل القمع الطبقي وبعد ان سارت الدبابات السورية على اشلاء الجثث العمالية في لبنان والدبابات العراقية على عمائم الاقليات القومية والجماهير المنتفضة ناهيك عن النهاية المأساوية للاحزاب الديمقراطية في لبنان التي تمخضت برامجها عن الموافقة على توزير ممثل ديمقراطي في الحكومة مقابل مشاركة اليمين الفاشي في الحكومة وذلك بعد الحرب

الاهلية التي طحنت عشرات الآلاف من الجماهير الكادحة وابادت كل المناطق العمالية في ضواحي العاصمة ٠

ان هذا العجز في اعطاء حتى مظاهر ديمقراطية من قبل الانظمة الحاكمة واذنابها الرسمية ، قد فسح المجال امام البرجوازية الصغيرة التي تستند الى تاريخ طويل من المعارضة تحت تأثير الثورات البرجوازية الوطنية في الصين والهند الصينية ، فأخذت هذه المعارضة تسير على هدى سالفاتها في نفس المستنقع الديمقراطي الذي اخذت تنهل منه علقم التصالح الطبقي والجبهات الشعبية والوطنية تحت نفس الحجج والتبريرات بالرغم من تصاعد الازمة الاجتماعية ونهاية مرحلة الصراع مع الامبريالية حتى بالالفاظ والاذاعات ، بالرغم من تاريخ القمع الدموي الذي عانته هذه المجموعات البرجوازية الصغيرة نفسها ٠ ولكن اذا كانت الدمقراطية الرسمية قد استطاعت ان تدجن حركة الطبقة العاملة لفترة طويلة فان البرجوازية الصغيرة الديمقراطية تبدو عاجزة عن اداء نفس الدور وبنفس القوة ٠ وهذا ما يفسر هشاشة الدعوات والصرخات الديقراطية التي تطلقها (جبهة ١٤ تموز في العراق والجبهة الشعبية المتحدة في سوريا والمعارضة الديمقراطية في تونس والجزائر) وذلك لان الحريق الاجتماعي بدأ يطال ركيزة الانظمة البرجوازية ويخرس ابواقها ويدفع بصوت الطبقة العاملة الى منبر التاريخ بعد طول غياب من جراء الثورة المضادة الستالينية التي قضت على الاممية الثالثة ومزقت التراث الثوري لفكر الطبقة العاملة ومرغته بأوحال الانتهازية العمالية التي ما زالت تتربع على سدة القيادة لتدعيم نظام الاستغلال والقمع البرجوازي ٠

ان المسار البائس للحركات الديمقراطية في فلك الانظمة البرجوازية الحاكمة يطرح على الطبقة العاملة ان تناضل بشكل اكثر الحاحا من اجل انتزاع الحريات السياسية والنقابية خلال مجرى الصراع بين القوى الطبقية المتناحرة ٠ فهذه الحريات الضرورية لتحرك الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، لم تعد تتسم بطابع

ديمقراطي لان البرجوازية الديمقراطيـــة قد تخلت عنها ودخلت في فلك الحكم البرجوازي ، ولان الطبقة العاملة ستناضل لانتزاع هـذه الحريات من الدولة البرجوازية نفسها من هنا فان الطبقة العاملـة التي تستعد لتأخذ دورها التاريخي سـتجد نفسـها حتما بمواجهة الديمقراطيين الذين ينكرون عليها استقلالها السياسي والـذين لـم يتوانوا عن دعوتها لدخول حظيرة الجبهة المشتركة مع البرجوازية ، مثلما ستجد نفسها بمواجهة النظام الرأسمالي والطبقة الحاكمـــة التي تنكر عليها حريتهـــا السياسية (حرية التجمـــع والتحريض والتنظيم ...) وتحـــاول ان تكم فمهـــا بحجة الدعوة للاتحـاد الوطني .

لذلك فان الطبقة العاملة التي تناضـــل من اجل برنامجها التاريخي والوصول الى السلطة السياسية ، تناضل من اجل توفير القوة السياسية والحرية السياسية بأقصى ما يمكن من الاستقلالية الطبقيـة .

هذا هو الدرس الذي خطته تجارب الطبقة العاملة في نهوضها الثوري قبل الحرب الامبريالية الاولى وهذا ما اكدته تجاربها بعـد هزيمتها القاسية وسيطرة الثورة الستالينية المضادة والانتهازيـة العمالية وهذا ما يحاول هذا المقـــال ان يبحثـــه على ضوء الخط الاحمر الذي استطاع حزبنا ان يربطه من ماركس الى لينين والاممية الثالثة واليسار الايطالي عام ١٩٢٠ .

وقد صدر هذا المقال في جريدة حزبنا (الاممي) الناطقـــة باللغتين الفرنسية والعربية في العددين ٦ و ٧ .

مسألة الحريات السياسية في بلدان الرأسمالية الناشئة

١ ـ كيف طرحت مسألة الحريات السياسية في الماضي ؟

يحتلّ مطلب الحريات السياسة (حرية الاجتماع والتجمع والنشر) أهمية بالغة في نضال الطبقة العاملة لأجل مطالبها السياسية ، ويبرز هذا المطلب في بلدانِ الرأسمالية الفتيّة على وجه الخصوص ، كمقتضى من مقتضيات نضال البروليتاريا ، لأن برجوازية هذه البلدان قد احترست من تلبية هذه المطالب ، او أنها لجأت ، من قبيل الامعان في التضليل ، إلى تلبيتها بصورة شكلية وبطريقة محض صورية .

ولم تشذ عن هذه القاعدة برجوازية البلدان التي لم تتمكن من تجنّب الغليان الجماهيري ضد الامبريالية .

لقد طالبت الطبقة العاملة في مختلف المراحل التاريخية بالحريات السياسية ، وتمكنّت من صياغتها بأشكال مختلفة ومتناسبة مع رؤيتها للمراحل التاريخية . فقد طرحتها في الثورة البرجوازية كمطالب مشتركة لعدة طبقات اجتماعية في البداية ومن ثمَّ بدأت تطرحها أكثر فأكثر كمطالب بروليتارية بحتة ضد الدولة البرجوازية نفسها . وقد اصطدم

التحريض الشيوعي من أجل المطالب طوال مرحلة صعود البرجوازية ، بعقبتين تناظر إحداهما الأخرى :

العدمية السياسية من جهة والجبهوية من جهة أخرى .

فالموقف الأول كان يطلب من البروليتاريا أن تحتقر النضال من أجل مطالب الحريات السياسية بحجة أنها مطالب برجوازية لا تهم الطبقة العاملة .

أما الموقف الثاني فقد كان يرى بأن هذه المطالب هي مطالب برجوازية تحديداً ، وأنها من الناحية النظرية على الاقل ، تهم طبقات اخرى عديدة وهذا ما يكسبها طابعاً ديمقراطياً . فاتخذ من هذه الرؤية الصحيحة حجة ليغلّف موقفه وذهب الى عكس الموقف الأول ، فحضّ البروليتاريا على دخول الصراع من أجل هذه المطالب عبر الذوبان في جبهة موحدة مع الطبقات الأخرى .

في الواقع ، إن هناك نقطة لقاء مشتركة توحّد بين هذين الموقفين الخاطئين نظرياً . فكلاهما ينكر على البروليتاريا امكانية إتخاذها موقفاً طبقياً مستقلاً في صراعها الطبقي المشحون بالتعرجات ، وبصورة خاصة خلال الثورة الديمقراطية المضادة للاقطاعية في الماضي ، والمضادة للامبريالية اليوم . **هذه الثورة التي سيكون نتاجها الاجتماعي والاقتصادي رأسمالياً دون جدال .**

فالموقف العدمي ينفي تماماً وينكر وجود الثورة الديمقراطية وهو بذلك يحول دون أن تتحضّر البروليتاريا لدورها ومسارها المعقّد خلال هذه الثورة .

أما الموقف الجبهوي فإنه يضفي على الثورة الديمقراطية صبغة

ديمقراطية خالصة ، لا تتمكن خلالها البروليتاريا من النضال تحت رايتها الخاصة إلاّ بعد أن تتحقق هذه الثورة كليّاً وهذا يعني في الواقع تأجيل **مسألة تشكل البروليتاريا في حزبها المتميّز المستقل إلى أبد الآبدين .**

لا نعتقد بأن مواجهة هذه المشكلة هي مسألة جديدة على الشيوعيين الثوريين ، فالبروليتاريا قد واجهت في الماضي هذا النوع من المشاكل السياسية ، لأنها **ولدت** في كل بقاع الأرض في جوّ مشبع بعلاقات ما قبل - برجوازية . وإذا كان اصطفاف القوى الاجتماعية في « العالم الثالث » لا يتم حرفياً على غرار ما كان سائداً في اوروبا القرن الماضي ، فإن هذا الاصطفاف لا يستلزم طرح مطالب الحريات السياسية وكأنها مشكلة **مستجدة** على البروليتاريا ، بل **يستدعي تغييراً في تكتيك الحزب البروليتاري .**

إن الماركسية قد ولدت بالتحديد في خضم القرن التاسع عشر أي في وقت برزت فيه البروليتاريا على الساحة ، منهمكة بالنزاع الدائر بين البرجوازية والاقطاع ، فكان عليها أن تتصدى للديمقراطية البرجوازية الصغيرة التي كانت تدعو الطبقة العاملة للانضمام اليها بدافع المطالب المشتركة بين الطبقتين ، وان تتصدى كذلك لعقائدية « الاشتراكية الصحيحة » التي كانت تدعو البروليتاريا لأن تستنكف عن الثورة البرجوازية في المانيا بحجة أن الثورة الفرنسية قد فتحت الباب واسعاً امام مرحلة جديدة من **القمع هي مرحلة** القمع البرجوازي . وهكذا استطاعت الماركسية خلال تصديها للموقف العدمي والموقف الجبهوي أن تصيغ وجهة نظر الطبقة العاملة في المطالب السياسية التي تهم طبقات أخرى .

عودة إلى الكلاسيكيات

لم يفت البيان الشيوعي أن يسخر من « الاشتراكية الصحيحة » التي رفضت خوض غمار الصراع الثوري الذي كان دائراً مع الاقطاع فكتب ماركس وانجلس في بيان ١٨٤٨ : « **هكذا وجدت « الاشتراكية الصحيحة » الفرصة التي تمنّتها لتواجه الحركة السياسية بالمطالب الاشتراكية ، ولتكيل اللعنات التقليدية على الليبرالية وعلى الدولة النيابية وعلى المزاحمة البرجوازية وحرية الصحافةالبرجوازية والقانون البرجوازي وعلى الحرية والمساواة البرجوازيتين ، ولتبشّر الجماهير الشعبية بأنها لن تكسب شيئاً من هذه الحركة البرجوازية ، بل أنها على العكس ستخسر فيها كل شيء .**

ولكن إذا دخل الحزب معمعان المعركة فإنه يقوم بذلك متجاوزاً كل الادعاءات النظرية لليبرالية البرجوازية والديمقراطية البرجوازية التي تظهر فوق الطبقات وتدّعي بأن تحقيق مطالبها السياسية سيعطي بإعطائه السلطة للشعب ، مفتاح المسألة الاجتماعية في نفس الوقت »[1] .

ولكن الماركسية التي كانت تحارب السياسة العدميّة وتسخر من « **الاشتراكية الصحيحة** » لم يفتها ايضاً وضع النقاط على حروف الديمقراطية ، فأكدت مع ولادتها في معرض تقييم الثورة الفرنسية التي طوّرت « الديمقراطية في اوروبا « **إن الديمقراطية ليست سوى تناقض في**

١ ـ ماركس ـ إنجلس البيان الشيوعي .

العبارات ، وسوى اكذوبة ، هي في قرارتها محض هراء (علم لاهوت كما يقول الالمان) وهذا يصحّ في رأيي على كل اشكال الحكومات . إن الحرية السياسية هي وهم ، وهي اسوأ العبوديات الممكنة ، فهذه الحرية الوهميّة هي ابشع انواع الخضوع . وما يقال فيها يقال ايضاً بالمساواة السياسية . لهذا يجب أن نفكك الديمقراطية ، شأنها شأن اي شكل آخر للحكم ، هذا الشكل المرائي يجب الا يستمر . إن التناقض الذي تحويه يجب أن يخرج الى وضح النهار ، فإما أن نكشف عبث عبوديته الحقيقية وهذا يعني جعله استبداداً غير مقنّع ، أو أن نجد فيه حرّية اصلية ومساواة فعلية ، وهذا يعني الشيوعية . لقد انتجت الثورة الفرنسية هذين العنصرين نابوليون وبابوف »[2] .

إن تهاوي السلطة الاقطاعية القديمة قد دشّن السباق إلى السلطة بين الطبقتين التوأمين اللتين ينتجهما المجتمع الرأسمالي الحديث . فالبرجوازية قد حققت المثال الاجتماعي الذي تصبو اليه . أما البروليتاريا فإنها لا ترى في الثورة الرأسمالية سوى **نصف ـ ثورة** . لأنها لا تقدّم لها سوى الركائز الاقتصادية لانعتاقها السياسي ، لذا فهي تتطلّع **لثورة جديدة** تكسر هذه المرّة حدود المؤسسة وحدود القومية بتحطيمها علاقات السوق .

ولئن كان صحيحاً أن هاتين الطبقتين « التوأمين » تخرجان الى الساحة السياسية بقوى وقدرات تاريخية مختلفة ، تتغيّر عند مختلف نقاط مسار الرأسمالية ، غير انه في هذا الموقع بالتحديد يكمن الاختلاف

٢ ـ إنجلس ـ تقدم الاصلاح الاجتماعي على مدى القارة ـ ماركس وانجلس الكتابات العسكرية .

بالهدف والبرنامج بينهما . فهاتان الطبقتان العصريتان تظهران في الصراع المشترك ضد الاقطاعية ، إلاّ أنهما طبقتان متعاديتان تقف الواحدة منهما على أهبة الاستعداد لتنقضّ على عنق الاخرى في اول فرصة ممكنة . وهذا ما يجعل الحزب البروليتاري يرفض أي وحدة مع الأحزاب الديمقراطية التي تشكل الجناح المتطرف للطبقات البرجوازية ، بحجة المطالب المشتركة بينها . وفي هذا الصدد يقول ماركس :

« إن مثل هذا الاتحاد لا يخدم إلاّ مصلحة البرجوازيين الصغار الديمقراطيين ، ولا يمكن أن يخدم مصلحة البروليتاريا في شيء . إن هذا الاتحاد يفقد البروليتاريا استقلالها كلّياً ، ذلك الاستقلال الذي كلّفها متاعب جمّة ، ويجعل منها مجرد ذيل للديمقراطية الرسمية . علينا إذن أن نرفض هذا الاتحاد رفضاً باتاً »[٣] .

وبعد انقضاء عشرين سنة على هذا النداء يعود ماركس وانجلس لاستعادة الجدل حول هذا الموضوع في قلب الاممية ، ولكن هذه المرة ضد الموقف الباكونيني العدمي ، ولم ينسيا أن يحذرا في نفس الوقت ، وبنفس المقدار من خطر ترك الحركة العمالية عرضة للثرثارين الديمقراطيين امثال فيليكس بيات وحتى امثال الدجالين الجمهوريين من شاكلة جول فافر فيقول إنجلس :

« إننا نريد إزالة الطبقات ، ولكن كيف السبيل الى ذلك ؟ - بالطبع عبر السيطرة السياسية للبروليتاريا ، وبما أن الجميع متفقون الآن حول هذه النقطة ، يطلبون الينا ألاّ نتدخل في السياسة . إن كل المستنكفين يسمّون أنفسهم ثوريين وحتى ثوريين من الطراز الأول ،

٣ - ماركس نداء اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين آذار ١٨٥٠ .

ولكن اليست الثورة عملاً سياسياً مكثّفاً وقمة النضال السياسي ؟ - إذاً من يريد بلوغ النهاية عليه أن يهيء الوسائل ، فالعمل السياسي هو الذي يحضّر الثورة ويرشد ويعلّم العامل ، فبدونه تظل البروليتاريا مخصية ومخلوعة عشية المعركة التي يخوضها امثال فافر وبيات ، غير أن السياسة التي ننتهجها ينبغي أن تكون السياسة البروليتارية ، فلا يجب أن يكون الحزب البروليتاري في ذيل اي حزب برجوازي كان ، بل عليه أن يتشكل دائماً كحزب مستقل له سياسته الخاصة ويسير على هدى هدفه الخاص .

إن الحريات السياسية ، أي حرية الاجتماع والتجمع ، وحرية الصحافة ، هي اسلحتنا ، فهل علينا أن نقبل بالحد من سلاحنا ، وان نستنكف اذا ماحاولوا حرماننا منها؟ هم يزعمون بأن كل نشاط سياسي يعني الاعتراف بالنظام السائد ، ولكن اذا كان ما هو موجود يتيح لنا السبل للاحتجاج ضد الدولة السائدة ، فمنذ هذه اللحظة لا يعد استخدام هذه الوسائل اعترافاً بالنظام القائم »[٤] .

من الواضح تماماً أن الماركسية تربط هذه المطالب ربطاً كاملاً بمسألة **الاستيلاء على السلطة من قبل البروليتاريا** ، حتى وإن كانت **مؤقتاً** مطالب مشتركة لعدة طبقات ، لأن هذه المطالب هي السلاح الذي تستعمله البروليتاريا من أجل معركتها الطبقية الخاصة . أما العاجزون الوحيدون عن فهم هذا الموقف فهم ضحايا الثورة المضادة الستالينية التي قطعت اواصر الصلة الحيّة بين المهام والمبادىء ، بين النضال المباشر

٤ - إنجلس « حول العمل السياسي والطبقة العاملة » في كتاب ماركس وإنجلس « الكومونة ١٨٧١ » .

والهدف النهائي ، وهم عاجزون بالتالي عن فهم هدف الشيوعيين كما حدده البيان : « **تشكل البروليتاريا في طبقة ، الإطاحة بسيطرة البرجوازية ، واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية** »[٥] .

فالمشكلة هي أن البروليتاريا لا تولد برمتها مسلحة من رأسها حتى اخمص قدميها ، ولا تولد مستعدة للمجابهة النهائية ومنازعة البرجوازية على السلطة ، لذلك يكون من المحتم عليها أن توفر هذه الاسلحة خلال الصراع الذي تخوضه ضد العدو المشترك . فهي تولد في نفس الوقت مع البرجوازية من تطور علاقات الانتاج البرجوازية ، وهي نفسها تمرّ بعدة حقبات من التطور السياسي ، حيث أنها تجتاز المراحل **الأولى جنباً الى جنب مع البرجوازية ضد العلاقات الاجتماعية القديمة** وهي تحاول أن تختصر كثيراً من هذه المراحل تبعاً للظروف التاريخية ، كما كان ماركس وانجلس يأملان في المانيا عام ١٨٤٨ وكما بيّنت الثورة الروسية ذلك على أحسن وجه ، إنما لا يمكنها القفز عن هذه الحقبات وازالتها .

لقد كانت الماركسية تنتظر من الثورات البرجوازية ان تحضّر ارضيّة الثورة الشيوعية ، وقد قامت هذه الثورات بتلك المهمة ، بأن دفعت على الصعيد الاقتصادي بتنمية القوى المنتجة ـ البروليتاريا بصورة اولية ـ مما ادّى بالنتيجة الى توسيع ارضيّة المجابهة بين الطبقات العصرية إلى اقصى مدى . أما على الصعيد السياسي فقد قامت البرجوازية بالتخلص إلى اقصى حد من العلاقات القديمة القائمة على العزلة الفردية (المحلية

٥ ـ ماركس ـ إنجلس ، البيان الشيوعي .

والبطريركية والاقطاعية) التي تغدو عائقاً لا يحتمل ، بمقدار ما تتطور الرأسمالية ، وتشكّل عثرة امام تجمّع الطبقات العصرية واصطفافها في احزاب سياسية . وباختصار تقوم البرجوازية بالتخلص من العلاقات التي تلعب دورها في تأخير المجابهة المباشرة بين الطبقات والتي تؤخر بالنتيجة انتصار البروليتاريا .

إن الفرضية المثلى لانجاز هذه الحقبة تقوم بأن يأمل الحزب البروليتاري بالاستيلاء على السلطة السياسية والاستئثار بها في معمعان الصراع ، من أجل اسقاط الاقطاعية (كما حصل في روسيا عام ١٩١٧) ولكن بشرط وحيد هو أن يتمكّن الحزب من خوض هذا النضال بسياسته المستقلّة تماماً . وهذا ما دفع لينين عند نشوء الحزب البلشفي ، أن يبرز الحاجة للنضال من أجل المطالب التي كانت ما تزال ديمقراطية ، ويلحّ بشدة لان يكون هذا النضال على الطريقة الشيوعية فيقول لينين :

« **يبيّن الاشتراكيون الديمقراطيون التضامن الذي يربط هذه او تلك من مجموعات المعارضة بالعمّال ، إلا أنهم يغلبون مصالح العمال ويضعونها دائماً في المقدمة ، وهم يتمسكون على الدوام بشرح الطابع المؤقت والمشروط لهذا التضامن . وهم يبرزون دائماً بأن البروليتاريا هي طبقة على حدة ، يمكن لها أن تجد نفسها غداً وجهاً لوجه امام حلفاء اليوم . يقال لنا بأن وضع النقاط على الحروف بهذه الصورة يؤدي الى اضعاف كل من يحارب اليوم من أجل الحرية السياسية ، فنحن نجيب بأن هذا الايضاح يشدُّ من عزيمة كل من يحارب من أجل الحرية**

السياسية ، فالاقوياء الوحيدون هم هؤلاء الذين يستندون الى المصالح الحقيقية للطبقات المحددة طبعاً ، وأن كل موارة وتجنّب لهذه المصالح الطبقية التي تلعب دوراً بارزاً في المجتمع العصري ، لا تؤدي إلاّ لاضعاف المحاربين .

هذا اولاً ، اما من الناحية الثانية ، على الطبقة العاملة أن تقف على حدة في نضالها ضد الحكم المطلق ، لأنها الطبقة الوحيدة المعادية له فعلياً وحتى النهاية ، ولأنه يستحيل أن تقع مساومات بينها بالذات وبين الحكم المطلق . فالديمقراطية لن تجد سوى الطبقة العاملة وحدها ، مشاركاً دون تحفظات لا يتردد ولا يتطلع الى الوراء »[٦] .

ثمّة مسألة واضحة كل الوضوح ، ما لم نفهم البروليتاريا بخوض المعركة مباشرة باسلوبها النضالي الخاص والمختلف حكماً عن أساليب الطبقات الأخرى ، لكون اهدافها مختلفة ، فإن كل افق للثورة المزدوجة تغيب معالمه ، وهذا يعني تغييب المصالح الخاصة بالطبقة العاملة ، وتذويب القوة السياسية التي ستنطلق منها الطبقة العاملة نحو معركتها الاساسية . أما إذا كانت البروليتاريا عاجزة آنياً عن الاستيلاء على السلطة ، فيكون هدفها المباشر هو أن تحول دون استيعابها من قبل البرجوازية وأن تعمل للسيطرة على اكبر حيّز ممكن من القوة السياسية التي ستتيح لها على افضل وجه تحضير المعركة الحاسمة مع البرجوازية عندما يدق ناقوس التاريخ معلناً المجابهة التي لا مفرّ منها بينهما .

وإذا كانت البرجوازية على الصعيد العملي تتوخّى من ثورتها تهديم المعيقات التي تقف حجر عثرة امام تطورها كطبقة ، فإنها تهدف في ذات

٦ ـ لينين ـ مهمات الاشتراكيين الديمقراطيين الروس ١٩٠٢ الاعمال الكاملة .

الوقت للتضييق على الشعب والبروليتاريا على وجه الخصوص ، للحدّ من كل امكانية او فرصة من شأنها أن تتيح بروز مطالبها الخاصة .

في هذا السياق يمكننا أن نستعرض مثالاً ذا دلالات معبّرة هو مثال الثورة الفرنسية . فنحن نعرف أن البرجوازية الدستورية قد انتهزت عملية تهديم الجمعيات الحرفيّة سنة ١٧٩١ لكي تمنع في نفس الوقت كل حق في اتحاد او تكتّل بين العمال ، وقد اصبح التجمّع العمالي او الاضراب يعتبر جريمة اقطاعية او مضادة ـ للوطنية ، مما دفع كميل ديمولان الى نعت صاحب هذا القانون شابيلي الذائع الصيت « بالمماحك الحقير »[٧] . وقد ظهر الى جانب الفريق المعتدل والاصلاحي من البرجوازية ، فريق راديكالي وثوري أبدى خلف اليعاقبة قدرة في الاعتماد على جماهير الشعب و « اللامتسرولين »* فقام بحملة تطهير ضد الاقطاعيين ، بالرغم أن ذلك كان يقتضي اجراء بعض التنازلات الاجتماعية والسياسية أمام تلك الجماهير . وهنا لا يغيب عن بالنا أن روبسبيير « والجبل »** لم يتوصلا الى مثل هذه التنازلات التي رفضها الجيرنديون رفضاً مطلقاً ، إلاّ تحت تأثير الاندفاعات الهائجة التي قام بها تكراراً « اللامتسرولون » بصورة منظمة ومسلّحة ، فتشبّث روبسبير « والجبل » منذ ذلك الحين بتقنين هذا المد باتجاه يفيد البرجوازية ، وقاما بانهاك كل ما في هذه الحركة العاميّة من طابع الحزم ، وبذلا جهدهما لقصّ اجنحتها ما أن تسنّى لهما ذلك، فطاردا صحفها ، ومنعا النوادي

٧ ـ كارل ماركس رأس المال الكتاب الاول .

* اللامتسرولين هم جماعة سان كلوت التي لعبت دوراً ثورياً في الثورة الفرنسية بوصفها كانت تمثل باكورة الطبقة العاملة التي عانت بؤس ومرارة التراكم الاولي الرأسمالي .

** مثل الجبل دور البرجوازية الثورية في الثورة الفرنسية .

النسائية وقاما بقطع رأس تنظيماتها ، وبصورة اولية كومونة باريس الثائرة التي أُرسِل بممثليها الغاضبين الى المقصلة .

إن هذه التجربة قد أعطت البروليتاريا الناشئة منذ قرن ونصف ، درساً مفاده أن الطبقة العاملة لا تحصل على تقديمات سياسية حتى في العلاقة مع اجنحة البرجوازية الأكثر ثورية ، إلاَّ على قاعدة علاقات القوى التي لا تراهن فيها البروليتاريا إلاَّ على قوة سلاحها ووضوح وعيها وهذا يعني أن تكون قوة تنظيمها ضمانتها الوحيدة . وقد وجدت الطبقة العاملة طريقها الخاص في اوروبا القرن التاسع عشر حين كانت الحقبة الصاعدة حقبة البرجوازية ، وحين كانت الظروف التاريخية تمكّنها (نظرياً على الاقل) من دفع البرجوازية لتحقيق وعودها الديمقراطية الخاصة بها .

وقد كتب إنجلس سنة ١٨٦٥ : « **إن البرجوازية لا يمكنها الاستيلاء على السلطة السياسية والتعبير عنها بدستور او قوانين دون ان تضع السلاح في حوزة البروليتاريا** (. . .) **منطقياً ، على الطبقة العاملة أن تطالب بالاقتراع العام المباشر ، وحرية الصحافة ، والتجمع والاجتماع ، والغاء كل القوانين الاستثنائية ضد طبقات معيّنة من الشعب . هذا كل ما يمكن للبروليتاريا أن تنتظره من البرجوازية ، وإذا لم يكن بوسعها أن تطلب من البرجوازية أن تكف عن كونها برجوازية ، إلا انه يمكنها أن تأمل منها أن تطبق بصورة فعالة مبادءها الخاصة ، وبذلك تحصل البروليتاريا على كل الاسلحة التي تلزمها لانتصارها النهائي** (. . .) **فمن مصلحة العمال إذن ان يعززوا**

نضال البرجوازية ، طالما تظل مخلصة لنفسها ضد كل العناصر الرجعية »[٨] .

هنا نحذّر من النظر الى استيلاء البرجوازية على السلطة السياسية كظاهرة تتم في لحظتها ، بل يجب أن ينظر اليها كعملية سيرورة تقصر او تطول مدّتها الى حين اشتراك كل اجنحة وطبقات البرجوازية بالسلطة ، أو على الاقل حين يتم اصطفافها خلفها ، عند ذلك لا تصطدم البروليتاريا خلال مدها التحرري بطرف من اطراف البرجوازية يمكنها أن تستبدله بطرف آخر ، بل تجد في مواجهتها البرجوازية كطبقة .

بالطبع يمكن لهذه **الصيرورة** أن تسرّع من عجلتها بصورة قسرية تحت تأثير الغليان العنيف للبروليتاريا الثورية كما بيّنت تجربة سنة ١٨٤٨ و ١٨٧١ وعلى الاخص تجربة ١٩١٧ في روسيا . ولكن إذا هزمت البروليتاريا ، فإن هذه السيرورة تستعيد مسارها، وإن يكن باشكال متغيّرة ، وذلك بفعل التجربة التي تكتسبها مختلف اجنحة البرجوازية ، فمن هذه الزاوية يتمثّل الجناح الاكثر ثورية بالديمقراطية البرجوازية الصغيرة التي يقول عنها انجلس : « **إن هذه الطبقة تساهم عبر ملكيتها الرأسمالية الصغيرة ، بشروط وجود البرجوازية ، وتساهم عبر قلقها على اوضاعها المعيشية الغير آمنة ، بشروط وجود البروليتاريا . لذلك فإن التناقضات تتنازع موقفها السياسي ووجودها الاجتماعي . غير أن « الديمقراطية الخالصة » تشكل بصورة عامة تعبيرها الاكثر جلاءً ، وتقوم مهمتها على دفع البرجوازية قدماً في صراعها ضد مخلفات**

٨ ـ إنجلس المسألة العسكرية البروسية والحزب العمالي الالماني ١٨٦٥ في كتاب ماركس ـ إنجلس كتابات عسكرية .

المجتمع القديم ، وعلى الاخص في صراعها ضد تهاونها وجبنها بالذات ، فتعطيها دفعاً في تحقيق الحريات ـ حرية الاجتماع والتجمع وحرية الصحافة ، الاقتراع العام واستقلال الادارة المحلية »[9] .

لقد عاش إنجلس حتى عام **١٨٩٥** اي عند حدود انقضاء حقبة تاريخية كان ما يزال خلالها ممكناً اعتبار الصراع الدائر في اوروبا بين أجنحة البرجوازية ، كفيلاً بأن يجعل البرجوازية تقدم تنازلات جديدة للبروليتاريا . شرط أن تعمل البروليتاريا بصورة مستقلة . وقد كان ذلك قبل الانتصار النهائي للرأسمال والامبريالية الذي انتهى بتوحيد الطبقة البرجوازية تحت جزمته والذي نجح في أن يجعل من الديمقراطية الشكلية ستاراً يخفي خلفه اتقان استخدام جهاز الادارة والآلة العسكرية والبوليسية ، التي صوبته منذ ذلك الحين بصورة مطلقة الى صدور البروليتاريا . وهكذا **استخدمت الديمقراطية** بفضل ميلها للمساومة وبفعل تأثيرها على الطبقة العاملة ، في دور الاصلاحية العمالية الوسيطة بحيث غدت **أداة امتصاص فعّالة لصراع الطبقات** .

فالطاقات التقدمية الكامنة التي عقدها إنجلس ـ من الناحية النظرية على الاقل ـ على الديمقراطية والبرجوازية الصغيرة لم تمنعه أنيوسمها بالعدو الاشد خطراً عند أقل هزة اجتماعية تدفع البروليتاريا لخوض معركة النضال من أجل مصالحها الطبقية الخاصة . ففي مثل هذه الظروف « **تقف كل الطبقة البرجوازية وبقايا الطبقات الاقطاعية المالكة ، وجزء كبير من البرجوازية الصغيرة وسكان الارياف ، في صف واحد خلف الحزب البرجوازي المتطرف الذي يسبغ على نفسه**

٩ ـ المصدر السابق .

شكلاً ثورياً متطرفاً » . هذا ما قاله انجلس عام **١٨٨٤** في حديث له عن الازمة السياسية المقبلة في المانيا . ويتابع القول : « **بأنه سيكون عدونا الوحيد عشية الأزمة وغداتها ، الرجعية برمتها ، مجتمعة حول الديمقراطية الخالصة ، ويتهيأ لي بأن هذا الامر لا يجب أن يغيب عن ناظرنا** »[10] . وأرادت المأساة عام **١٩١٨** أن يقوم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بنفسه ويلعب في الحكم دور حزب الديمقراطية الخالصة تحت قناع بروليتاري .

وفي انتقاله الى التكتيك البروليتاري ازاء المطالب التي تتعلق بالحريات السياسية يقول إنجلس في نصّ كتبه عام **١٨٦٥** بأنه « **حتى في الحالات القصوى حيث تلجأ البرجوازية ، تحت طائلة الخوف من العمال ، إلى احضان الرجعية وتستعين بقوى اعدائها لكي تحمي نفسها من العمال . ففي هذه الحالة لا يبقى امام الطبقة العاملة سوى أن تتابع بصورة مستقلة عن البرجوازية ، مسيرتها في التحريض ، الذي اسقطته البرجوازية ، من أجل الحريات البرجوازية ، حرية الصحافة وحق التجمع والاجتماع ، ولا يمكن للبروليتاريا دون هذه الحريات أن تتصرف بحرية ، فهي تصارع هنا من أجل عنصر حيوي ، من أجل الهواء الذي يلزمها للتنفس** »[11] .

على هذا النحو تحدد الاطار العام للتكتيك البروليتاري ، في مرحلة كانت البرجوازية الأوروبية ما تزال في مرحلة صعود وكانت البروليتاريا تنمو وراءها . ولكن ظروف هذا التكتيك لم تكن له اية قيمة عملياً إلاّ

١٠ ـ انجلس رسالة الى بيبل بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٨٨٤ .
١١ ـ إنجلس المسألة العسكرية البروسية .

بشرط واحد ، تمّ تناسيه اليوم ، حيث تعزف كل الجوقات الحاناً ، بعض جديدها قديم بالنسبة للبروليتاريا ، وترنّم أنشودة **بأن المطالب المشتركة تقتضي حزباً مشتركاً ، أو بمعنى آخر جبهة مشتركة** ، ضاربة عرض الحائط بالشرط الاساسي الذي صاغه انجلس على الصورة التالية : «**هناك شيئاً مسلماً به(إسمعوا جيداً مسلماً به) . بأنه لا يمكن للطبقة العاملة في كل الفرضيات أن تكون مجرد زائدة ، ملحقة بالرجوازية ، بل حزباً مستقلاً متميزاً عنها بشكل مطلق ، يقوم في كل مناسبة بتذكير البرجوازية بأن مصالح طبقة الشغيلة متناقضة على طول الخط مع المصالح الرأسمالية ، وبأن العمال يعون ذلك تماماً ، ويقوم بالمحافظة على تنظيمه الخاص ، وإتقانه بمواجهة تنظيم البرجوازية ، ولا يتحدث إليها الا بلغة القوة بالقوة . فعلى هذا النحو يمكنها أن تؤمن موقفاً تفرض عبره احترامها ، وأن تنير الشغيلة حول مصالحهم الطبقية وأن تكون مستعدة للعمل في العاصفة الثورية المقبلة ، هذه الاعاصير التي تعود لتعصف الآن بإطراد عودة الازمات التجارية واطراد تتالي الفصول**»[١٢] .

---

١٢ ـ المصدر السابق .

٢ ـ كيف تطرح مسألة الحريات السياسية اليوم ؟؟

لقد حاول الجزء الأول من المقال تقديم الاطار العام للتكتيك البروليتاري ، في مرحلة صعود البرجوازية الاوروبية . أما الجزء الثاني **فسيتناول كيفية طرح المسألة اليوم**، إلاّ أنه لن يلج مسألة الاقتراع العام المباشر لأن التجربة التاريخية الطويلة أتاحت منذ ذلك الحين ، ليس للبرجوازية فحسب ، بل حتى للاشكال البائدة من سلطة اقصى الرجعية ، أن تستخدم الاقتراع العام من أجل حاجاتها وتعزيز مصالحها . وما نموذج الاستفتاءات الشعبية من نوع **٩٩,٩٩** بالمئة والتي لا تنمّ بالحقيقة عن ذكاء مفرط ، سوى التعبير الفعلي عن استيعاب البرجوازية لمسألة الاقتراع واستخدامها لحد المهاترة .

إذاً سوف نكتفي بالوقوف عند قضيّة الصحافة والاجتماع والتجمع كموضوع للحريات السياسية ، التي بات يندر وجودها من بيونغ يانغ حتى المغرب ومن مكسيكو وسنتياغو حتى دكار والعراق وسوريا . . .

لقد أصبح من البديهي المبتذل ، ما يقال اليوم بأن الطبقات

المسيطرة التي تبرز في البلدان الرأسمالية الفتيّة ، تفتقد الوثبة الثورية التي عرفها اسلافها الاوروبيون . هذا خاصة بالنسبة للبرجوازيات التي تصل متأخرة الى مناطقها الجغرافية ـ التاريخية. كما كان شأن المانيا في القرن الأخير ، وإذا شئنا كما هي عليه الحال في ايران اليوم .

وإذا أردنا الوقوف على سبب من أسباب هذه الوضعية ، نرى بأن العدو المركزي لم يعد هو نفسه .

بالأمس كانت الاقطاعية خصماً سياسياً ، بل أكثر من ذلك ، كانت عدواً إجتماعياً . أما اليوم فالعدو المنافس للبرجوازيات الناشئة هو الإمبريالية ، وهذا العدو هو خصم سياسي أشدُّ عناداً وأقوى مراساً ، حيث أنّ إلزامه بالرجوع **القهقرى** وهزيمته ، يفترضان تحريكاً أقوى للطاقات الاجتماعية . ولكن الامبريالية والبرجوازية المحليّة **تتكونان من طينة واحدة** وتتواجدان في معسكر واحد ضد الطبقة العاملة . لذلك تجد البرجوازية أن إجراء المساومات وحتى التنازلات السياسية مع الامبريالية ، أسهل من مساومتها للاقطاع ، ودون أن يترتب على ذلك نفس النتائج المأساوية عند تثبيت المصالح الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرجوازية .

في الواقع أن السيطرة الكولونيالية أو شبه الكولونيالية تقوم بإخضاع البرجوازية المحلية او بعض اجنحتها ، في نفس الوقت الذي تقوم فيه باضطهاد سياسي وحتى عنصري ، يتعاظم بمقدار ما يتعاظم ثقلها الاقتصادي مهما كان نسبياً . فهي تقوم بصنع دول يفوق مستوى تقدمها (بصورة عامة) مستوى التطور الاجتماعي للبلد، مما يجبر الطبقات البرجوازية الصاعدة أن تخوض معركتها ضد السيطرة الاجنبية وهي تتفادى إلى اقصى مدى ، ضرورة جر الجماهير إلى معركة راديكالية

لتهديم البقايا الاجتماعية التي تنوء بثقلها على الدول الوطنية .

أما السبب الآخر لجبن الطبقات الحاكمة في بلدان الرأسمالية الناشئة فيعود لدور البروليتاريا في النضال الثوري .

ففي بداية القرن كانت الرأسمالية قد بلغت المرحلة الامبريالية ، ولم تترك في البلدان المتقدمة إقتصادياً ، إلاَّ البروليتاريا كطبقة صاعدة ، إضافة لبلدان الشرق واوروبا الشرقية ، كبلدان متخلفة اقتصادياً وتابعة ، تناضل وتتيقظ للصراع الوطني المضاد للاقطاعية . وفي حينها بيّن لينين أن الدور الذي كان ملقى في القرن التاسع عشر على الديمقراطية بمواجهة الاقطاعية ومواجهة ترددات الليبرالية البرجوازية ، قد ألقي في نهاية القرن إرثاً على ظهر البروليتاريا . ولهذا السبب وصف لينين التكتيك البروليتاري على النحو التالي :

« **التكتيك الاساسي للبروليتاريا الاشتراكية في الثورة البرجوازية ، يقوم على جرّ البرجوازية الديمقراطية معه إلى ساحة الصراع ، وبصورة خاصة الفلاحين ، وانتزاعها من بين براثن الليبرالية ، وشل البرجوازية الليبرالية المستقلة ، وتطوير صراع الجماهير بهدف الالغاء التام لكل بقايا القنانة بما فيها ملكية الاسياد** »[١٣] .

لقد كانت ظروف روسيا تعبّر عن حالة قصوى لأنها كانت آخر إقطاعة في أوروبا ، ولم يستثنِ لينين أن تقوم مختلف الطبقات البرجوازية في الشرق بمبادرة تاريخية تفوق ما حصل في روسيا . وقد تحقق هذا

---

١٣ ـ لينين ، البلاشفة والبرجوازية الصغيرة ، الاعمال الكاملة مجلد ١٢ ص ١٧٩ .

التكهن بجزء منه ، إنما بصورة متناقضة ومأساوية . فقد أزيحت البروليتاريا ـ بما هي عامل تاريخي مستقل ـ من قبل الثورة الستالينينة المضادة ، بعد أن هدّمت هذه الأخيرة الحزب البروليتاري الأممي ، وتقهقرت بالدولة الروسية الى مصاف الدولة الرأسمالية العادية ، فلم تكتفِ بقطع طريق الثورة الشيوعية أمام بروليتاريا البلدان الرأسمالية « المتقدمة » ، بل حصرت الغليان الثوري في « العالم الثالث » بأفق برجوازي بحت ، وذلك خلافاً لتجربة الثورة الروسية .

فبرجوازية « العالم الثالث » تدخل ضمن قاعدة عامة تميّزها بتخلفها الاجتماعي وكبحها السياسي تحت طائلة الخوف من الطبقات الثورية الذي رسّخته في ذهنها البرجوازية الامبريالية السالفة ، وقد عرفت هذه البرجوازيات كيف ترث تقاليد الجبن والعجز التاريخيين بالرغم من أن حمّام الدم الذي تعرّض له البروليتاريون والفلاحون في الصين عامي ٢٦ ـ ٢٧ ، قد أبعد عنها المخاطر الكبرى من ظهور مستقل لجماهير البروليتاريا على الساحة التاريخية . وهكذا تصدرت البرجوازية الصغيرة والديمقراطية البرجوازية الصغيرة (حتى المزخرفة منها بألوان الاشتراكية والشيوعية) ، الصراع الثوري خلال الموجة التحررية الكبرى المضادة للامبريالية في فترة ما بعد الحرب ، التي انطلقت من المركز الصيني وامتدت من ثمّ الى الهند الصينية والشرق الاوسط حتى بلغت افريقيا الشمالية مع إنعكاسات تعاقبت فيما بعد في افريقيا السوداء واميركا الجنوبية ، علماً بأن هذه الاخيرة كانت قد استُثمرت منذ أمد بعيد من قبل الرأسمالية وعرفت من جرّاء ذلك تغييرات اجتماعية ، فأعطت لهذا التاريخ دفعاً جديداً للصراع ضد الامبريالية .

لقد ناضلت الديمقراطية البرجوازية الصغيرة في « العالم الثالث » في ظروف تاريخية أنهكت الطاقات الثورية للطبقات البرجوازية (كما بيّنا أعلاه) بسرعة أكبر منها في القرن الماضي ، وقد فرضت راديكالية الجماهير العامية في المدن والأرياف نفسها على هذه البرجوازية . **إلاّ أن عدم ظهور حركة طبقية بروليتارية مستقلة ، حال دون أن يدفع البرجوازية قدماً نحو اتخاذ إجراءات أكثر راديكالية** ، ودون تقديم تنازلات سياسية ثورية . خاصة أن البرجوازية تعلّمت أن تحارب وتعيق مسيرة الحركة الطبقية البروليتارية بالتعاون الحثيث مع **الاشتراكية الديمقراطية والستالينية** على وجه الخصوص ، فخلقت بذلك نقطة إلتقاء موضوعية مع البرجوازيات الامبريالية حيث باتت هذه التيارات تلعب كعميل مباشر لها .

إن هذه الخصائص للثورات البرجوازية في القرن العشرين ربما تفسّر لماذا توصلت الثورات الاكثر راديكالية ، إلى تأمين اوسع تعبئة وطنية ضد الامبريالية دون أن تكون ملزمة بمنح الجماهير التي شاركت بالحركة ، ابسط حريات الحركة السياسية وهذا ما حصل في الصين وفيتنام والجزائر . . .

في الحقيقة أن هذه البلدان هي أصلح نماذج للدلالة على هذا الواقع . فالثورة الجزائرية كانت أعجز من أن تتصدى لحلّ المسألة الزراعية ، والثورة الفيتنامية بدورها ، لم تستطع أن تحلّ مسألة القوميات لأن خوفها من البروليتاريا الصاعدة يجعلها ترتبط بالامبريالية من رأسها حتى أخمص قدميها قبل أن تتجرأ على طرح مهامها الخاصة . فالدور الثوري للديمقراطية البرجوازية الصغيرة يُنهَك بسرعة وينكبح امام قوة الامبريالية بحيث أن ردة فعل مغاوير حرب العصابات نفسها لم تستطع

أن تتفادى هذا المسار الحتمي (كوبا . . .) .

إن البرجوازيات الشابة لا يمكنها في جميع الاحوال إلاَّ أن تقتدي بنموذج البرجوازيات الهرمة سواء من الناحية الاجتماعية ام من الناحية السياسية ، وهي مجبرة أن تتّبع خطاها في سير حثيث وأن تستوعب ، بأقصى ما يمكن من السرعة ، تجربتها التاريخية لكي يتسنى لها أن تعوّض تأخرها وضيق قاعدتها الاقتصادية ، فتكتسب عن سالفتها ، **الأشكال الأكثر عصرية للتنظيم الرأسمالي في الصناعة ومن ثمّ في آلة الدولة كجهاز نشيط وممركز للاقتصاد الوطني** .

إن إفتقار البرجوازيات الناشئة لثقل إجتماعي يمكّنها من مواجهة الجماهير البروليتارية الواسعة المتراصة في « العالم الثالث » ، ومواجهة ثوراتها الداخلية ، يجعلها تستبق حتى ظهور صراع طبقي بروليتاري منظّم ، فتلجأ إلى استخدام أشكال التسلط الطبقي الأكثر عصرية وتعتاد على هذا النحو ، في غاية السرعة ، قولبة كل الاشكال في نفس الوقت ، ولا يقتصر الأمر على الاشكال الملكية والجمهورية فحسب ، بل يتعداها إلى الأشكال الديمقراطية والفاشية على السواء . وذلك بسلسلة من المزج المخيف بين كل الاشكال السياسية إنطلاقاً من حقبة السيطرة الما قبل برجوازية والشبه استعمارية ، وصولاً إلى حقبة الامبريالية الفاشية . وهذا ما يفسّر طغيان إتجاه إدخال النقابات في جهاز الدولة رسمياً وقانونياً ، وشغف التعلق بالحزب الواحد ، ضمن سياق متتابع من الاوضاع المترجرجة بحيث أن البرجوازية الصغيرة التي تفسدها السلطة حيناً ، وتقذف بها الدكتاتوريات العسكرية على إختلاف أدوارها وطبيعتها حيناً آخر ، تنتهي في آخر المطاف بطأطأة رأسها بالكامل أمام حاجات المحافظة الاجتماعية .

إن خصائص ثورات البرجوازية الحديثة هذه ، تقف بدقة على الاسباب التي جعلت البروليتاريا تحصل على النزر القليل جداً من الحرية في الحركة ، إذا ما قيست هذه الحركة بالتركة التي حصدتها الطبقة العاملة في اوروبا القرن التاسع عشر خلال الصراع بين البرجوازية والاقطاع ، حيث كان بوسعها أن تأمل ابتزاز التنازلات من الأولى والثانية . ولقد استطاعت في الواقع العملي إجبار الطبقات القديمة على تنازلات اجتماعية (مثل تخفيض ساعات العمل) وأجبرتها على تحقيق الشرائع الاجتماعية . ولقد انتزعت من البرجوازية إلى جانب ذلك ، تنازلات سياسية (مثل حرية الاجتماع والتجمع والنشر) . غير أنه لم يتم لها ذلك بالطبع ، إلاَّعندما استطاعت « أن تقف بصلابة على مسألة استقلالية التحريض حول هذه النقاط » . وعلى العكس من هذا فإنها لا يمكنها اليوم (بصورة عامة) أن تنتظر من الامبريالية منحها تقديمات إجتماعية ضد البرجوازية المحلية ، وبالمقابل فإن البرجوازية تجد نفسها اقل اضطراراً للاذعان وتلبية مطالب الحريات السياسية التي تحتاج إليها البروليتاريا لتطوير اساليب نضالها ، وهي تعتمد في بلوغ غايتها السياسية إمَّا على التآمر الاجتماعي للامبريالية ، وإما في سيرها على هدى خطوات سالفاتها البلدان الامبريالية ، بحيث أنها لا تقدم هذه الحريات **إلاَّ كهديَّة مسمَّمة وكفخّ** يتوعّد الطبقة العاملة وهي عالقة بين فكيّه أن تكفّ عن كل نشاط طبقي مستقل .

نجد بصورة خاصة أن حالة بعض البلدان التي منيت بالريع البترولي ، تتيح لها أن تبتدع مصنّفاً كاملاً من إجراءات الحماية الاجتماعية ، تهدف الى اخماد الصراع الاجتماعي كما هي عليه الحال في الجزائر أو حتى في ايران . ولكن من الطبيعي أن تكون هذه الامكانية

في بلدان الرأسمالية الفتيّة محجّمة ومحدودة بمقدار ما لا يكون لهذه الدول (بصورة عامة) ، أن تدفع ثمن ترف الفساد الاجتماعي والسياسي بمستوى ضخم ، ولا يمكن لها بالتالي ـ بخلاف البلدان الامبريالية التي تستند إلى فائض إمبريالي هائل يتأتى من عمل الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية في العالم أجمع ـ أن ترعى أحزاب معارضة ثابتة وأن تعتمد على نقابات عمالية قويّة تتولى مهمة إقناع البروليتاريا ، **بعد إعطائها شكلياً ما يسمّى « بالحريات السياسية »** ، بأن امتلاك وممارسة هذه الحريّات ضمن إطار القانون المحدد ، يضمن لها التقدم المستمر والاصلاحات ، مما يعني بعد ذلك أن لا حاجة لها بالثورة .

إلاّ أن خطر الانتهازية العمالية في البلدان الامبريالية ، يحلّ محلّه في البلدان الرأسمالية الفتيّة وبطريقة ما ، انتهازية الديمقراطية البرجوازية الصغيرة التي تسعى لأن تنتفع من ماضيها المضاد للامبريالية ، فتلقي المواعظ المبطّنة على البروليتاريا وتدعوها للمساومة مع البرجوازية والدولة الوطنية في حين أن ثقل هذه الدولة هو أشد تعسفاً مما كان في أوروبا القرن التاسع عشر .

هنا ينبغي عملياً أن نأخذ بعين الاعتبار ، أنه إلى جانب البرجوازية الصغيرة السلعية التقليدية ، **تنمو شرائح وسيطة** بين البروليتاريا والبرجوازية كنتاج للتطور الرأسمالي . فهذه الشرائح تسهم في عملية التهميش الإقتصادي عبر تضخمها ، لأن الرأسمالية تتوق لإصباغ بعض سمات العمل المأجور عليها ، مما يؤدي إلى جمعها مع الطبقة العاملة في عدة مطالب ليست سياسية فحسب بل إقتصادية أيضاً . إلاّ أن هذا الواقع يتيح لهذه الشرائح أن تُدْخِل ـ خلافاً للقرن الماضي ـ ، على النضالات المباشرة التي تخوضها الطبقة العاملة لحماية نفسها ،

مفاهيمها البرجوازية الصغيرة المثالية الخاصة عن الرأسمالية النظيفة والوطنية وعن **تصالح المصالح الطبقية** . وهذا ما يفسّر أن النضالات المباشرة وكذلك التنظيمات التي تولد على أرضيتها ، لا يزال يسيطر عليها حتى اليوم ـ هذا في حال عدم إخضاع الدولة لها في قوانينها الداخلية ـ مختلف التنوعات الديمقراطية البرجوازية الصغيرة ، التي تسعى لإلحاق هذه الشرائح « ديمقراطياً » بمتطلبات الاقتصاد الوطني والدولة الوطنية مثلما يحصل تماماً في البلدان الامبريالية حيث نجد النقابات الستالينية او الاشتراكية الديمقراطية تدفع بهذا الاتجاه حتى نهايته . أما في حال استطاعة الدولة أن تخضع هذه التنظيمات في قوانينها الداخلية فإن سواعدها تشتد بأساً لنحر الطبقة العاملة وتصفية المعارضة السياسية .

فقد قامت الدولة الناصرية بتشتيت الحركة العمالية وأعدمت أحد قياديها (مصطفى خميس) لمجرد مطالبتها ببعض الحريات النقابية والاجتماعية في نفس الوقت الذي بدأت فيه أبواق التنظيم الموسكوفي تبارك سيطرة الدولة على النقابات والصحافة والتجمعات المهنية ، وتهلل لمسيرة النظام في الطريق اللارأسمالي نحو الاشتراكية الخروتشوفية . وقد قام تنظيم **موسكوفي العراق** بإعداد المشانق للمعارضة السياسية التي رفضت الخضوع لجلاوزة النظام الدموي الذي بسط يديه على كل الأمكنة والنواحي وكمّ الأفواه وعدّ الانفاس بمساعدة العملاء الموسكوفيين الذين دخلوا في جبهة موحدة مع النظام باعتباره نظاماً تقدمياً يسير نحو الاشتراكية . أما في سوريا فإن التنظيم البكداشي يستعجل أمره في صفوف النقابات العمالية كلما وصلت أزمة النظام الحاكم الى مرحلة تحتاج فيه لتهليل ومباركة القيادة النقابية البكداشية

وركوعها على أبواب البلاط الوطني .

إن الأحداث الأخيرة التي عصفت في إيران قد بيّنت على نحو واضح ، **بأنه ينبغي على البروليتاريا أن تنتزع الحقوق السياسية من البرجوازية بالقوة** . وقد اصطدمت الموجة العمالية في السبعينات بسياط البرجوازية وبحالة الوضع الاستثنائي بكل همجيته البشعة التي كان يشنّها نظام السافاك البوليسي بشبكته المنتشرة في المصانع ، وذلك ليس عبر مكاتب الامن فحسب بل عبر النقابات الرسمية على السواء . فالسلاح البسيط من الحريات السياسية الذي استحوذت عليه الطبقة العاملة ، قد حققته عبر الانتفاضة ، بينما حرصت البرجوازية ورجال الدين الشيعة حتى آخر لحظة أن يتم لهم باللين نقل السلطة من بختيار الى بازركان . وعبر الانتفاضة تم فتح ابواب السجون وطرد عملاء السافاك خارج المصانع .

من الطبيعي أن تكون وحدها الانتفاضة التي تندفع حتى تحطيم آلة الدولة ، او على الاقل أن وجود حزب قادر أن يعطي الانتفاضة الشعبية وحدة للحركة ويوجهها ضد المراكز الحيوية لآلة الدولة ، كان بإمكانهما أن يتيحا للطبقة العاملة الاستيلاء على اوسع حيّز ممكن لكي تتنظم . في حين كانت البرجوازية تحاول أن تؤمن الى أقصى حد، استمرارية جهاز الضباط والشرطة .

إن القليل من حرية الحركة الذي حققته الطبقة العاملة إذاً ، قد حازت عليه عبر الانتفاضة ورغماً عن أنف البرجوازية ورجال الدين . ومن الواضح أنه لا يمكن الاحتفاظ اليوم بهذا المقدار من حرية الحركة إلاّ في عملية مجابهة للبرجوازية ودولتها . فهذه المجابهة قد دخلت حيّز الواقع منذ فترة ، فاللجان الاسلامية تشنّ هجوماً واسعاً ضد كل

صحافة حرّة وضد اللجان العمالية التي تعتبر نواة تنظيمية طبقية تحاول السلطة التصدي لها عبر المجالس الاسلامية التي تعتبر بدورها نقابة عامودية رسمية . فالضمانة الوحيدة التي تمكّن الطبقة العاملة اليوم من الاحتفاظ بالأرضية التي حققتها خلال الانتفاضة ، تقوم على الهيبة التي ما زال يفرضها وجود السلاح في أيدي مجموعات من الشغيلة ومجموعات سياسية تتبنى خط حرب العصابات . فهذه التيارات تتغذى ـ على الاقل جناحها اليساري ـ من راديكالية الجماهير العمالية والعامية في المدن والارياف ، مما يجعلها عرضة لاحقاد البرجوازية ، ومرمى تصوّب اليه اضطهادها ، مثل القمع الذي تعرض له **فدائيو خلق إيران** ، وهي المجموعة الأكثر تطرفاً، ومع هذا فإن ردهم على عنف السلطة لم يتمثل سوى ببرنامج ديمقراطي برجوازي صغير نموذجي ، يدفع بالرغم من كل شيء إلى المساومة مع الدولة البرجوازية التي يتخيّل الفدائيون أن بإمكانهم دقرطتها ، وذلك في وقت تقوم السلطة فيه بإشهار سلاحها ضد الجماهير المستغلّة والأقليات القومية المضطهدة .

إن مثال اميركا اللاتينية يحتل أهمية بارزة بهذا الصدد لأن برجوازيتها التي تفوق في قدم عهدها برجوازية آسيا وافريقيا ، تجسّد التركيب الاكثر تكاملاً لاتجاهات برجوازيات البلدان الشابة وبلدان الرأسمالية القديمة . فإلى جانب نظام الحزب الواحد ونقابة الدولة (المكسيك مثلاً) نجد الديمقراطية الشعبية في الأرجنتين سنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ أو في البرازيل البارجر وغولا (هذه الاخيرة تتركز الى نقابة مدموجة في الدولة والى قمع دون رحمة لكل طيف مستقل من الحركة العمالية) ونجد على السواء إلى جانب حالة القمع البشعة التي تواجه أي تحرك نقابي مع تقاليده الطبقية (بوليفيا والبيرو) ، انظمة

عسكرية (البيرو والبرازيل) تفتح أكثر فأكثر ، الطريق نحو ديموقراطيات مرتكزة الى « الدمج الطوعي » للحركة العمالية بين براثن المحافظة الاجتماعية ، وذلك بفضل عملية إلتقاء الاشتراكية الديمقراطية الستالينينية بمختلف فروعها ، مع التيارات « الشعبية » البرجوازية الصغيرة المتعددة . (كما شهدنا في الارجنتين سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٦ - وفي تشيلي « الوحدة الشعبية ») . فالدقرطة البرازيلية الحالية مع عودة برست وبيرزولاس وأدريس هي دليل على النضج التاريخي للديمقراطية اللاتينو - اميركية الحديثة ، التي لا تقر بالحريات السياسية إلاّ لعملاء المساومة والتض امن الطبقي .

هناك مثال آخر حديث يجسّد تماماً كيفية فهم البرجوازية للحريات التي تعوز البروليتاريا اثناء صراعها . لقد حرصت البرجوازية التونسية جيداً على أن تترك للطبقة العاملة الناشئة الامكانية القانونية لصحافة مستقلة او لحرية الاجتماع . ولم تصرّح للحركة النقابية إلاّ بمقدار ما كانت هذه الحركة غير مستقلة عنها ، حيث وجدت نفسها تحت وطأة الصراع من أجل الاستقلال ، وفي غياب حتى أقل نواة حزب مستقل ، مدفوعة طبيعياً للتضامن مع السلطة . إلاّ أن هذا الوضع قد تغيّر تماماً في السنوات الاخيرة حيث بدأت الطبقة العاملة تستعيد تحركها من أجل مطالب لا تحتاج لمباركة الحزب الحكومي . فقد قام البروليتاريون ، خلال مدّ نضالي عارم في سنة ١٩٧٧ ، بإقصاء تدريجي للمندوبين الرسميين المحليين في البداية ومن ثمّ لمندوبي المناطق ، وأحلّوا مكانهم ممثلين مهتمين بمتطلباتهم ومنتمين الى صفوفهم . (نقول هذا دون أحكام مسبقة على ايديولوجية الحركة التي أتت طبيعياً متأخرة عن مسيرتها الفعلية وما تزال كلياً في مرحلة جنينية) . في ذلك الحين شهدنا

تقاسم البرجوازية ديمقراطياً في لعبة سياسية بين أجنحتها وفق الطريقة الاوروبية والرأسمالية الكبرى . فلقد قام القادة التقليديون للنقابة والمحاربون القدماء في الحزب الواحد (مثل حبيب عاشور) ، بقطع صلتهم رسمياً بالحزب الحاكم في محاولة لتزعم رأس الحركة العمالية التي أخذت تتعاظم يوماً بعد يوم وذلك من أجل هدف مفضوح هو التمكن من مراقبتها والسعي لإعقام اتجاهها الذي يحمل في ثناياه مواد متفجرة وثورية وكذلك بقصد الاستناد الى هذه الحركة من أجل استخدامها كورقة ضغط في لعبة المصالح « الدكنجية » البرجوازية .

إن التردد بين هذين الهدفين اللذين يصعب مصالحتهما ، قد جعلت من حبيب عاشور عاجزاً تماماً عن تغليب سياسته الخاصة أمام الجناح الآخر من الدولة ، ولكنه تمكّن بالمقابل من شل الحركة الاجتماعية التي خاضت المجابهة مع الدولة دون استعداد مسبق للتسلح ضد الاوهام الديمقراطية ، فكان أن تلقت ضربة موجعة . فوحشية الدولة التي إرتمت جهاراً بين احضان الامبريالية الفرنسية لم تتأت فقط من التعارض المشترك للنظامين الفرنسي والتونسي ، مع السياسة العالمية لحبيب عاشور واصدقائه ، بل تأتت على الاخص من تقديرهم لمدى عجزهم عن السيطرة طويلاً ، عبر الدجل الديمقراطي ، على حركة لم تنفصل عنهم بعد بفضل حميّة كل تشكيلة مجموعات اقصى اليسار بالتحديد ، التي جعلت من « الوطن » و « الديمقراطية » مبادىء فوق الطبقات تبرر كل المساومات ليس على الصعيد المعنوي فحسب ، بل المساومة مع البوليس ايضاً .

لقد وجدت الحركة هنا إذن ، مع مراعاة كل الفوارق ، في وضعية مشابهة للوضعية التي وجدت عليها الحركة العمالية في المانيا ١٨٦٥ والتي

أعطاها بسمارك حق الاتحاد ، حيث كتب إنجلس في ذلك الوقت :
« هنا بيت القصيد ! إن الحكومة تعرف أن الحركة العمالية الحالية في ألمانيا مرخص لها ، ولا تتطور الا بمقدار ما يروق الحكومة (. . .) فما أن تحين اللحظة التي تجعل فيها الحركة من العمال قوة مستقلة وخطرة سيقضى الأمر .

أتستطيع الطريقة التي يحرم بها على التقدميين العمل بالصحف ، او التجمعات والجمعيات أن تستخدم كأداة إنذار للعمال ؟ »[١٤] .

أليس التماثل في الموقف الحكومي ساطعاً ؟ ومع ذلك ، فإن طابع الدولة في المانيا ١٨٦٥ كان حكماً مطلقاً يسعى لاجراء تحوّل برجوازي من فوق والإبقاء بقدر الإمكان على الإمتيازات الإقطاعية ، بينما كان على جماهير البرجوازية الصغيرة والمتوسطة المقموعة وعلى البروليتاريا كذلك أن تناضل ضده . أما في تونس فالدولة (على العكس) هي دولة برجوازية تماماً مع أشكال اكثر عصرية مما هي عليه في عدد من بلدان العالم الثالث الأخرى . فالبرجوازية تشارك بالسلطة ، حتى وإن كان ضمن علاقة وثيقة بالامبريالية . وإذا كانت البرجوازية والبرجوازية الصغيرة اليوم ، تنازع السلطة التي تشارك فيها ، فهي على وعي تام لضرورة تعزيز الدولة أكثر ضد خطر انتفاضة عمالية . وهي تتولى في هذا الشأن مهاماً تمارسها بإتقان لمواجهة طبقة عاملة بدأت تتحرك وتجرّ خلفها الجماهير المتبلترة في المدن والارياف بالاضافة إلى الجناح الاكثر راديكالية من البرجوازية الصغيرة ، وكذلك لمواجهة عدد وفير من المجموعات الصغيرة المتطرفة التي تعكس اتجاه المقاومة الاجتماعية ،

١٤ ـ إنجلس « المسألة العسكرية البروسية » ص ٤٨٧ .

بالرغم من أنها تبدو عاجزة عن تخطي البرنامج القديم المعادي للامبريالية المتطلع دائماً الى الماضي والغير متكيّف مع الحاجات الحاضرة للجماهير المنتفضة التي يعجز هذا البرنامج عن تجسيد حاجاتها التاريخية . لأن تجسيد هذه الحاجات لا يمكن تحقيقها في كل الظروف الا بمحاربة ضارية للفكرة التي تقول بأن التيار المعارض يمكنه أن يمنح الجماهير المضطهدة **مطالب الحريات السياسية بمجرد ان يستدعي الصراع مع الامبريالية ذلك** ، بل يمكننا أن نضيف بأن الامساك من جديد بزمام **النضال الاممي البروليتاري** هو الذي يستطيع ـ على ما يبدو ـ أن يخلق نواتات للحزب البروليتاري تتفتق عن نضال مكافحي الطليعة من أجل هذه الأهداف المباشرة . كما كان عليه الحال في بداية القرن في روسيا . فالتكتيك الثوري يتخذ اشكالاً مختلفة ضمن المصنّف الواسع للأوضاع التي تقدمها التركيبات المتنوعة للتحالف بين الامبريالية ومختلف فرق واجنحة البرجوازية المحلية ، انطلاقاً من الصراع المكشوف او المستور فيما بينها، وصولاً الى اتحادها عبر اللعبة الحكومية ، ومساهمتها المشتركة في جهاز الدولة . ولكن بما أن الديمقراطية البرجوازية الصغيرة تُنهك بسرعة وتتلف طاقاتها ، وتُبرز على الدوام خطر دورها في تخميد وتنفيس نضال البروليتاريا والجماهير المستغلّة ، فإن النتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها من إختلاف اصطفاف القوى بين قرن وآخر هي التالية : إذا كان تخلّي البرجوازية في القرن الماضي عن التحريض لصالح الحريات البرجوازية ، قد اعتبر بحق من قبل الماركسية ، كحالة قصوى يمكن أن تصل إليها البرجوازية ، فإن هذه الحالة قد أصبحت اليوم عملياً حالة عامة تتسم بها البرجوازية حتى في اللحظة الثورية المضادة للامبريالية ، حيث أنها هي التي كانت تتقدم بهذه المطالب في معظم الاحيان .

أما من وجهة نظر التكتيك الثوري ، فمن الواضح أنه ما زال بوسع البروليتاريا أن تستخدم تكتيكاً مماثلاً للتكتيك الذي استخدمته في القرن الماضي ، وإن ببعض الاختلاف ، وذلك على الأقل في المناطق حيث ما زال يسيطر نمط من العلاقات الكولونيالية او شبه الكولونيالية .

فالبرجوازية الصغيرة الديمقراطية نفسها قد غدت أكثر ورعاً و « جيروندية » ، من هنا فإن الأمر يتعلق بدفعها رغماً عنها إلى الأمام ، أكثر من البرجوازية الليبرالية ، لإجبارها قدر المستطاع على نشر الحريات السياسية بين الجماهير الواسعة . لذا فإن على البروليتاريا ، ضمن هذا المصنّف الواسع من الاوضاع ، أن تأخذ على محمل الجد ـ خاصة اثناء نضوج موجة إجتماعية وقبل إنفجارها ـ فرضية تقول بأن الدولة تمنح في البداية بعض الحريات المطالب بها ، إنما بصورة واهية ومزيفة ، وتراهن على نجاح الديمقراطية في إفراغها من كل محتوى ، وإبطال مفعولها . ذلك بانتظار أن تستعيدها في أول فرصة ممكنة . وقد كتب انجلس سنة ١٨٦٥ : (ومن الواضح أن هذا الكلام يبقى أمراً راهناً بالنسبة للحكومات البرجوازية اليوم) .

« إن الحكومة الحالية في بروسيا ليست ساذجة الى حد أن تقطع رأسها بيدها . وإذا كانت ردة الفعل قد اقتضت منها أن ترمي بالظاهر بضعة تنازلات ، كطعم الى البروليتاريا الالمانية ، فينبغي أن نأمل بأن هذه الأخيرة ستعرف أن ترد بكلمات الأغنية القديمة الفخورة لهليد برنر : « إنه لبالحراب ما ينبغي أن نستقبل به الوافدين ونجابههم الحد بالحد » »[١٥] . فبدل أن تستقبل الوافدين بالحراب ، قامت سياسة

١٥ ـ المصدر السابق ص ٤٨٧ .

الاشتراكية الديمقراطية والستالينية منذ أمد بعيد ، بشكر الدولة ووعدتها « بالسلم الاجتماعي » مقابل هذه الهدية المسمومة .[١٦] .

١٦ ـ إن الاتجاه العميق في المرحلة الامبريالية ، يقوم على مراقبة الطبقة العاملة الى اقصى حد . ففي الفترة الاولى من حقبة ما بعد الحرب قامت الفاشية والنازية باغتصاب الشرعية الديمقراطية وحرمت الطبقة العاملة حقوقياً من حرية الصحافة والاجتماع والتجمع . أما ردة الفعل الانتهازية العمالية على ذلك فتمثلت بمنع الطبقة العاملة من استخدام هذه الحقوق واخذت تجاهد من اجل تقنين المطالب بل لجأت احياناً الى مساعدة الدولة في استعمال الشرع للحد من هذه الحريات .

وهذا ما دفع الحزب الشيوعي في ايطاليا أن يدرج مسألة حماية الحريات ضمن المطالب الجزئية والممكنة في سنة ١٩٢٢ فيقول : « إن هذه المطالب التي يرفعها الحزب الشيوعي كأهداف للنشاط البروليتاري برمته ، يمكن أن تكون ذات طبيعة اقتصادية ، نقابية بحت (. . .)، وهي يمكن أن تطال سياسة الدولة مثل حق التنظيم وحق الاضراب . . . الخ . إن كل هذه المطالب مقبولة ويمكن تأطيرها في نضال الحزب الشيوعي بشرط أن تطرح كأهداف يمكن بلوغها مباشرة من قبل النضال والنشاط المباشر للجماهير التي يتوجب عليها أن تجبر الاحزاب البرجوازية وزعمائهم الاشتراكيين الديمقراطيين على السواء ، من أجل تنفيذها .

(مشروع برنامج عمل للحزب الشيوعي في ايطاليا مقدّم الى المؤتمر الرابع للاممية الشيوعية سنة ١٩٢٢) .

إن اتجاه الحد الطوعي من الحريات التي تهم الطبقة العاملة قد تم على ايدي الديمقراطية في الحقبة الثانية لما بعد الحرب وكانت إرثاً سياسياً للنازية المهزومة عسكرياً . فقد قامت الاشتراكية الديمقراطية والستالينية في كل مكان ، بتوفير الجهود للدولة لكي تحدّ بصورة ملموسة من حرية الصحافة والاجتماع والتجمع والاحزاب الا عندما لا تعيق او تزعج الاقتصاد الوطني او الدولة . وذلك لكي تتيح الانتقال باقصى سرعة الى حالة الطوارىء الاستثنائية الشرعية عند اقل تهديد يربك النظام السائد . وقد قامت بموازاة ذلك بتقوية جهاز الدولة العسكري والبوليس تحت حجة « الدفاع الوطني » و « توفير الامن » .

إذاً من الواضح تماماً بأن الطبقة العاملة تسقط في أسوأ فخ إذا ما حاولت اللجوء والتذرع إلى « الحق العام » أو الديمقراطية كيما تدافع عن حرية حركتها السياسية أو إذا ما فكرت بأن تقوم بذلك استنادا الى قوى الديمقراطية الامبريالية التي تشكل الانتهازية العمالية عامودها الفقري .

بغية أن نأخذ بعين الاعتبار مسألتي اصطفاف مختلف الطبقات بين قرن وآخر ، والخطر الاكبر الذي يجسده النفاق التوفيقي للديمقراطية البرجوازية الصغيرة ، ينبغي أن يترافق التكتيك البروليتاري بتحريض سياسي لا يكتفي بطرح مطالب الحريات السياسية بصورة مستقلة ، بل يجب أن يقوم بصورة مباشرة وواضحة ـ هذا ما لم يتم في السابق **بربط الحاجة الى حريات النشر والإجتماع والتجمع بضرورات نضال البروليتاريا والطبقات الأخرى التي ما زال بإمكانها أن تلعب دوراً تاريخياً تقدمياً** . (هذا يعني قبل كل شيء الفلاحين الفقراء) . ومن الممكن أن نضيف بأنه إذا كانت مختلف الوقائع الثورية التي ترسم معالم الدورة الرأسمالية للثورات البرجوازية والمضادة للأمبريالية ، ينبغي أن تكون **المناسبة للطبقة العاملة لكي تستحوذ على الحد الأقصى من الحيز السياسي من أجل نضالها النهائي ضد الرأسمالية** . لذلك فإن التحريض من أجل مطالب الحريات السياسية (التي تحققها دكتاتورية البروليتاريا كاملة للطبقة العاملة وتحرم البرجوازية من كل قوانينها) يكتسب الحد الأقصى من الوضوح والقوة ما أن تبقى الطبقة العاملة ، الطبقة الوحيدة الثورية أساساً ، على مسرح التاريخ ، **وما أن تسمح** الظروف التاريخية بالتالي أن يغدو النضال من أجل الحريات السياسية مرتبطاً ليس بانتصار الثورة « بشكل عام » ، إنما بانتصار الثورة البروليتارية .

في القرن الماضي كانت مثل هذه المطالب ـ وكثير غيرها ـ تأخذ سمة « ديمقراطية » وذلك بالضبط لأنه كان على البرجوازية ان تطرحها ولأنها كانت مطالب مشتركة بين طبقات عديدة وقد كانت هذه المطالب برجوازية بحكم أنها كانت بالنسبة للبروليتاريا ثمرة الثورة البرجوازية

وهذا يعني أن البروليتاريا التي لا ترى في هذه الثورة حياة خالدة إنما ترى فيها معنىً مهماً ضمن أفق استيلائها الثوري على السلطة وإقامة دكتاتوريتها السياسية . ولكن ليس من السر الخفي أو اللغز المحيّر إذا فقدت تعابير « ديمقراطية » و « ديمقراطي » بريقها ورونقها الذي عرفته في القرن الماضي ، لأنها غدت مشبعة ـ بشكل مضطرد ـ بمحتوى السلم الاجتماعي التافه والدنيء الذي تمنحه البرجوازيات القديمة . وإذا كانت هذه التعابير تتحول من وجهة نظر الصراع ضد الدولة ، الى فكرة مبهمة محض قانونية وإلى « حق » مزعوم ، تقوم السلطة الاقتصادية للرأسمال وجهاز الآلة العسكرية والبوليسية القانونية والبيروقراطية ، بإفراغها من كل محتوى وواقع ، فإن هذه التعابير تمتلىء في نفس الوقت بمحتوى المساومة الطبقية عندما ترفعها القوى التي تستظل خلف مكتسباتها لكي تدعو إلى السلم الاجتماعي وتثبيت الوضع السياسي الراهن .

على الدعاية البروليتارية إذن ، أن تستفيد من كل شيء ، على نحو ما قام به اليسار الشيوعي منذ أمد بعيد وأن تكف عن وسم هذه المطالب « بالديمقراطية » حتى وإن كانت تطال طبقات أخرى مثل الفلاحين الفقراء . وذلك لكي تتمكن من التصدي على نحو أفضل لفخ المفاوضات البرجوازية الماكرة ولكي يمكنها أن تبرز بوضوح أنه لا يسعها الحصول على هذه المطالب على ارضية الحقوق الخاطئة والملغومة ولكن على ارضية القوى الموجهة ضد الدولة القائمة ، الأرضية الخصبة الوحيدة التي يقرها التاريخ . فهذه المطالب ليست اليوم ، حصيلة عامة ومنتظمة للثورة البرجوازية ، بل هي نتيجة للصراع العنيد **ليس فقط ضد الرأسمالية فحسب بل ضد البرجوازية الوطنية والديمقراطية**

البرجوازية الصغيرة على السواء . لذلك فإن هذا يقودنا لأن نجعل من دعايتنا سلاحاً اكثر حدة وأن نرفض بالتالي إضفاء صفات « برجوازية » و « ديمقراطية » على هذه المطالب حتى تبقى هذه السمات حكراً على الاجراءات المخادعة التي تتخذها البرجوازية وهي تحاول عرقلة النضال البروليتاري .

إن إمساكنا بزمام الصراع الطبقي الاممي الذي يحزم حزبنا الأمر باتجاهه ويحارب من أجله ، ينبغي أن يبرهن بالافعال بعد حقبة الشلل التي اصابته من جراء الثورة المضادة الستالينية ، إن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة الصاعدة من الآن فصاعداً . وذلك ليس فقط في مناطق الرأسمالية الهرمة بل ايضاً في المناطق التي تشارف بها الدورة الوطنية المضادة للامبريالية على الانتهاء . وينبغي أن يجسّد على ارض الواقع المادي هذا الأفق العظيم للصلة العملية بين المطالب المباشرة للطبقة والمسيرة نحو دكتاتورية البروليتاريا التي تتيح الظروف منذ الآن إرتسامها في افق كل القارات .

موضوعات لينين
حول
الديموقراطية البرجوازية والديكتاتورية البروليتارية

لقد اصطدمت الثورة الشيوعية في سنوات ١٩١٧ ـ ٢٣ بالمرتدين عن الماركسية الذين شكلوا في ذلك الحين أعداءها الأكثر ضراوة. فقد كانوا يقدمون مع الديمقراطية التبرير «النظري» لإدانة الشيوعية.

في هذه الموضوعات التي قدمها لينين إلى المؤتمر الأول للأممية يذكر لينين أنه بالنسبة للماركسية ليس هناك ديكتاتورية «بشكل عام» كما أنه ليس هناك ديمقراطية «بشكل عام». فالديكتاتورية البلشفية هي ديكتاتورية البروليتاريا، وهي تعلن بصراحة بأنها سلطة لا تُحدّ بأي قانون بينما «ليست أكثر الجمهوريات البرجوازية الديمقراطية سوى ديكتاتورية البرجوازية».

إن لينين يدحض الحجج التي تقدم عبرها البرجوازية قضية «الحريات الذائعة الصيت» كمثال تنشد بلوغه. بينما تنطوي في الواقع على خدعة طالما بقيت الوسائل المادية لممارسة هذه الحريات في يد الطبقة الرأسمالية وطالما احتفظت هذه الطبقة بسلطة الدولة. فليس بوسع البروليتاريا أن تحصل على هذه الحريات بالكامل دون تحقيق ديكتاتوريتها الطبقية.

بهذا المعنى يمكن للينين أن يقول بأن ديكتاتورية البروليتاريا هي «أكثر ديمقراطية بألف مرة» من أكثر الديمقراطيات البرجوازية ديمقراطية. إنما كان لينين يحرص ـ على العكس من كل التيارات التي تحاول اليوم أن تلطف مسألة الديكتاتورية في أذهان البرجوازيين الصغار وتجعلها أكثر قبولاً ـ من أن يسم الديكتاتورية بطابعها الديمقراطي هذا والذي لا يعني في الحقيقة سوى تأمين **أوسع مشاركة للجماهير في الدولة** وبالتالي تأمين، على أكثر ما يمكن من السرعة، مهام التحول الاجتماعي واضمحلال الدولة نفسها في نفس الوقت.

«لقد أظهرت كومونة باريس بصورة جلية، كما يقول لينين في الموضوعة الخامسة، الطابع التاريخي الاصطلاحي والقيمة المحدودة للديمقراطية البرجوازية». فديكتاتورية البروليتاريا لم تكن بنظره التحقيق الأوفر والأتم للديمقراطية الخالصة. فقد أضاف في الموضوعة السادسة بأن مغزى الكومونة يتجلى في كونها حاولت أن تكسر وأن تحطم وتقلب رأساً على عقب جهاز الدولة البرجوازية أي الجهاز البيروقراطي القانوني، العسكري والبوليسي للدولة البرجوازية واستبدلته بتنظيم ذاتي. هو تنظيم الجماهير العمالية التي لا تعرف الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

لقد كتب اليسار الإيطالي في عام ١٩٢١ مستنداً إلى تجربة نضالية طويلة في ظروف الديمقراطية الغربية حيث لم يعد للديمقراطية بريقها الذي عرفته في أوروبا ١٨٤٨ أو في روسيا ١٩١٧ عندما كانت تعني سلطة الجماهير الواسعة التي حصّلتها بفوهة البندقية، بل لم تعد تعني سوى تلك القصاصة التي تودع موسمياً في صندوق الاقتراع العام وغدت بمثابة **الطريق الوحيد الممكن «للنضال»** البروليتاري. ففي هذه الظروف كتب اليسار:

«إن استخدام بعض التعابير في عرض الشيوعية غالباً ما يؤدي إلى الالتباس بحكم المعاني المختلفة التي تلصق بها. وهذا ما يحصل لدى استخدام كلمات مثل **ديمقراطية وديمقراطي**.

ففي تأكيداتها المبدأية «تبرز الشيوعية الماركسية نفسها كنفي للديمقراطية، ومن جهة أخرى يدافع الشيوعيون غالباً عن الطابع الديمقراطي أو تطبيق الديمقراطية في قلب التنظيمات البروليتارية مثل سستيم دولي للمجالس العمالية أو النقابات أو الحزب.

فمن الواضح أننا لا نقع في أي تناقض إذا ما قمنا عملياً باستبدال استخدام التعبير الذي يثير الالتباس: (ديمقراطية برجوازية، أو ديمقراطية بروليتارية) بصيغة واضحة تعادلها هي: (الديمقراطية البرجوازية أو الديكتاتورية البروليتارية)»[1]

إن الدولة البرجوازية في البلدان الامبريالية كانت قد قدمت للمواطنين حقوقاً وضمانات شكلية تهدف إلى توثيق صلاتها مع الدولة من أجل عرقلة الصراع الطبقي وذلك في نفس الوقت الذي تتعاظم فيه وسائل القمع.

وقد فقدت كلمة «ديمقراطية» الشيء الكثير من تألقها في المناطق التي جذبت فيها حروب الاستقلال، الجماهير الواسعة إلى الساحة السياسية وحيث تجد في انتظارها أكثر من دستور على نموذج «الميثاق الوطني الجزائري» الذي يتغنى بالإسلام والديمقراطية. ولا يقدم عملياً سوى مشاركة شكلية في انتخابات ملفقة ويحرم البروليتاريين والفلاحين الفقراء من كل إمكانية قانونية في التجمع أو الاجتماع أو صحافة مستقلة.

وما حصل في إيران يجسد حسياً بهذه المقولة فما أن «ثبتت الثورة الإسلامية أقدامها حتى تابعت مسيرة القمع التي بدأها الشاه ضد الأكراد وأحزاب اليسار وحرمت كل حق للعمال في الإضراب والتظاهر». أما الحيّز البسيط من الحريات التي حققتها الجماهير فوق متاريس الدم فقد انقضّت عليه السلطة لاستعادته وفرض قبضتها من جديد.

لقد كتب حزبنا في عام ١٩٥١. إن كلمة ديمقراطية إن كان بالمعنى الحرفي أي «سلطة الشعب» أو في الاستخدام السيء الذي يشوّه أكثر فأكثر، لا تعني في الواقع «سلطة طبقة واحدة بل سلطة كل الطبقات» لهذا السبب التاريخي علينا في نفس الوقت الذي ندحض فيه مع لينين «الديمقراطية البرجوازية» و«الديمقراطية بشكل عام» أن نستبعد سياسياً ونظرياً هذا التناقض في العبارات على نحو «ديمقراطية الطبقة» أو «الديمقراطية العمالية»[2].

لسنا بحاجة إذاً أن نغلف المطالب السياسية المباشرة لطبقتنا مثل حريات التجمع والاجتماع والصحافة، بتعابير مخادعة مثل تعبير ديمقراطية.

فلندع هذا الالتباس والتجديد لأعدائنا ولنربط مطالبنا بوضوح بمطلب مركزي هو ديكتاتورية البروليتاريا الطريق الوحيد للتحقيق التام لمسألة الحريات السياسية.

(١) المبدأ الديمقراطي ١٩٢١. أعيد طبعه في كرّاس الحزب والطبقة. منشورات البرنامج الشيوعي.

(٢) «الديكتاتورية البروليتارية والحزب الطبقي» - ١٩٥١ مقال في كرّاس الحزب والطبقة.

١ - إن صعود الحركة الثورية للبروليتاريا في جميع البلدان يثير المساعي المتزايدة من جانب البرجوازية والعملاء الذين تمتلكهم في المنظمات العمالية ، من أجل اكتشاف الحجج الفلسفية والايديولوجية القادرة على خدمة الدفاع عن سيطرة المستغلين . بين تلك الحجج ، تمثل ادانة الديكتاتورية وامتداح الديمقراطية ، إن كذب ونفاق تلك الحجة التي أشبع ترددها في الصحافة الرأسمالية وفي اجتماع الأممية الصفراء في برن (شباط ١٩١٩) بديهيان بالنسبة لجميع أولئك الذين يرفضون خيانة المبادىء الأساسية للاشتراكية .

٢ - في البداية تستند تلك الحجة على مفاهيم عن « الديمقراطية بوجه عام » وعن « الديكتاتورية بوجه عام » ، دون تحديد للمسألة الطبقية . إن طرح المشكلة هكذا ، خارج مسألة الطبقات أو فوقها ، لنقل من وجهة نظر الشعب بأسره . هذا يعني بالتحديد الهزء بالنظرية الأساسية للاشتراكية ، أي نظرية الصراع الطبقي التي يقبلها

الاشتراكيون الذين انتقلوا الى معسكر البرجوازية قولا ولكنهم ينسونها على أرض الواقع العملي . لأنه لا يوجد في أي بلد رأسمالي متحضر ديمقراطية بوجه عام . فليس فيه سوى **الديمقراطية البرجوازية** . فالأمر لا يتعلق « بدكتاتورية بشكل عام » ولكن **بدكتاتورية الطبقة المستغَلّة** أي البروليتاريا على مضطهديها ومستغليها أي البرجوازية . بهدف تحطيم المقاومة التي يبديها المستغلون المكافحون من أجل سيطرتهم .

٣ ـ يعلم التاريخ أنه ما من طبقة مضطهدة توصلت الى السلطة ، وتمكنت من التوصل اليها دون المرور **بفترة د كتاتورية** تستولي خلالها على السلطة السياسية ، تخمد المقاومة اليائسة والمشتدة ، التي لا تتورع عن أية جريمة ، والتي جابهها المستغلون دائما . إن البرجوازية التي يدعمها الاشتراكيون اليوم ، الذين يتصدون للديكتاتورية بوجه عام والذين يضجون حماساً من أجل الديمقراطية بوجه عام ، قد استولت على السلطة في البلدان الرأسمالية بعد سلسلة من الانتفاضات والحروب الأهلية وسحق الملوك والنبلاء ومالكي العبيد بالقوة ، وبواسطة قمع محاولات الردة .

آلاف المرات ، شرح اشتراكيو جميع البلدان للشعب الطابع الطبقي لتلك الثورات البورجوازية ، في كتبهم ومنشوراتهم ومقررات مؤتمراتهم وخطبهم الدعائية . من أجل ذلك ليس الدفاع الحالي عن الديمقراطيـة البورجوازية عن طريق الكلام عن « الديكتاتورية بوجه عام » . وكل تلك الدموع والصرخات ضد ديكتاتورية البروليتاريا بحجة ادانة « الديكتاتورية بوجه عـام » ، سوى خيـانة حقيقيـة للاشتراكية ، سوى تخل لصالح البورجوازية ، سوى انكار لحق البروليتاريا بالثورة البروليتارية . وذلك يعني الدفاع عن الاصلاحية

البورجوازية بالتحديد ساعة افلاسها في العالم أجمع ، عندما خلقت الحرب حالة ثورية .

٤ ـ إن جميع الاشتراكيين ، باظهارهم للطابع الطبقي للحضارة البورجوازية ، للديمقراطية البورجوازية ، للبرلمانية البرجوازية ، عبروا عن تلك الفكرة التي كان قد صاغها ماركس وانجلس ، بأقصى دقة علمية ، وهي **أن أكثر الجمهوريات البرجوازية ديمقراطية ليست شيئاً آخر سوى آلة لاضطهاد الطبقة العاملة لصالح البورجوازية ، اضطهاد جمهور الشغيلة لصالح قبضة من الرأسماليين** . ما من ثوري ، ما من ماركسي بين أولئك الذين يصرخون اليوم ضد الديكتاتورية ومن أجل الديمقراطية ، لم يقسم بأغلظ الايمان أمام العمال على أن يقبل تلك الحقيقة الأساسية من الاشتراكية ، والآن ، بينما تختمر البروليتاريا ، تتحرك ، وتتجه نحو تدمير آلة الاضطهاد تلك ونحو تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا ، يريد أولئك الخونة الايهام بأن البورجوازية قد أعطت الشغيلة « الديمقراطية الخالصة » . وكأن البورجوازية قد أقلعت عن أي مقاومة وأنها مستعدة لتقديم الطاعة لغالبية الشغيلة ، وكأنه لم يكن في الجمهورية الديمقراطية آلة حكومية مصنوعة من أجل القيام بسحق العمال من قبل رأس المال .

٥ ـ لقد بينت كومونة باريس ، التي يمجدها قولاً كل أولئك الذين يريدون أن يعتبروا كاشتراكيين ، لأنهم يعلمون أن الجماهير العمالية تعطف بقوة وصدق عليها ، بينت بوضوح خاص ، النسبية التاريخية والقيمة المحدودة للبرلمانية البورجوازية وللديمقراطية البورجوازية ، المؤسستان اللتان تشكلان تقدماً كبيراً جداً بالنسبة لمؤسسات العصر

الوسيط . لكنهما تتطلبان ، بالضرورة ، تغييراً اساسياً في عصر الثورة البروليتارية .

إن ماركس ، الذي قدر افضل من اي شخص آخر الاهمية التاريخية للكومونة ، برهن عن طريق تحليلها الطابع الاستغلالي للديمقراطية والبرلمانية البرجوازيتين ، هذا النظام الذي تُدْعى في ظله الطبقات المضطهدة لتقرير اي ممثل للطبقات المالكة سيمثل ويضطهد في البرلمان لعدة سنوات . وفي الوقت الحاضر حيث تمتد الحركة السوفياتية في العالم كله وتتابع بنظر الجميع ، عمل الكومونة ، في هذه اللحظة ينسى خونة الاشتراكية التجربة الملموسة لكومونة باريس ويرددون الترهات البرجوازية القديمة حول « الديمقراطية بوجه عام » . فالكومونة لم تكن مؤسسة برلمانية .

٦ ـ ثم إن قيمة الكومونة تتمثل في انها **حاولت أن تسقط وتدمر كلياً الجهاز البيروقراطي والقانوني ، والعسكري والسياسي للدولة البرجوازية** ، واستبداله بالتنظيم المستقل للجماهير العمالية ، الذي لا يعترف بأي تمييز بين السلطات التشريعية والتنفيذية .

إن جميع الديمقراطيات البرجوازية المعاصرة ، بما فيها الجمهورية الالمانية التي يسميها خونة الاشتراكية زوراً بروليتارية ، تحتفظ بمثل هذا الجهاز الحكومي . وهكذا يتأكد ، مرة اخرى وبشكل بديهي تماماً ، أن كل تلك الصرخات من أجل الديمقراطية لا تخدم بالواقع الا الدفاع عن البرجوازية وامتيازاتها كطبقة مستغِلة .

٧ ـ يمكن اعتبار « حرية التجمع » كنموذج لمطالب « الديمقراطية الخالصة » . إن كل عامل واع لم يقطع الصلة بطبقته ، سيفهم من

النظرة الاولى انه سيكون من العبث السماح بحرية التجمع للمستغلين في وقت وفي ظروف يقاوم فيها المستغلّون سقوطهم ويدافعون عن امتيازاتهم . إن البرجوازية عندما كانت ثورية ، في انجلترا عام ١٦٤٩ او في فرنسا عام ١٧٩٣ ، لم تمنح ابداً الحق بالتجمع للملكيين والنبلاء الذين استدعوا قوات اجنبية ، وتجمعوا من اجل تنظيم محاولات ردة . فإذا طالبت برجوازية اليوم ، التي اصبحت رجعية منذ فترة طويلة ، البروليتاريا أن تضمن سلفاً حرية التجمع للمستغلين ، رغم كل المقاومة التي سيبذلها الرأسماليون ضد نزع ملكيتهم ، فلا يمكن للعمال الا ان يسخروا من نفاق هذه البرجوازية .

ومن جهة اخرى يعلم العمال حق العلم أن حرية التجمع ، حتى في الجمهورية البرجوازية الأكثر ديمقراطية ، هي جملة فارغة من المعنى ، لأن الاغنياء يمتلكون افضل الابنية العامة والخاصة وكذلك وقت الفراغ الضروري ، ليجتمعوا تحت حماية ذلك الجهاز الحكومي البرجوازي ، بينما بروليتاريي المدينة والريف وكذلك صغار الفلاحين ، اي الغالبية الساحقة من السكان لا تمتلك شيئاً من ذلك . طالما بقي الوضع على هذه الحال فإن « المساواة » اي الديمقراطية الخالصة ليست سوى اكذوبة . فمن اجل التوصل الى المساواة الحقيقية ومن اجل تحقيق الديمقراطية فعلاً ، لصالح الشغيلة ، ينبغي البدء بانتزاع جميع المساكن الخاصة والعامة من المستغلين ، ينبغي مسبقاً توفير الوقت للشغيلة ، **ينبغي أن تكون حرية تجمعاتهم محمية بواسطة عمال مسلحين وليس ابداً من قبل الضباط الاقطاعيين او الرأسماليين مع جنود موالين لهم .**

حينئذ فقط يمكن التحدث عن حرية التجمع والمساواة ، دون أن يكون ذلك سخرية من العمال والشغيلة والفقراء . والحال لا احد

يستطيع تحقيق ذلك الا طليعة الشيغلة اي البروليتاريا ، عن طريق اسقاط المستغلين اي البرجوازية .

٨ ـ إن حرية الصحافة هي ايضاً احد شعارات الديمقراطية الخالصة . مرة اخرى ، يعلم العمال ، ولقد اكد اشتراكيو جميع البلدان ذلك ملايين المرات ، بأن تلك الحرية هي كذبة طالما أن افضل المطابع واضخم مستودعات الورق يستولي عليها الرأسماليون ، وطالما تستمر سلطة رأس المال على الصحافة في العالم اجمع والتي تتبدى ، بوضوح وجلاء ووقاحة اكبر كلما كان النظام الجمهوري والديمقراطي اكثر تطوراً . كما في اميركا مثلاً . فمن اجل التوصل الى المساواة الفعلية والديمقراطية الحقيقية لمصلحة الشغيلة ، لمصلحة العمال والفلاحين ، **يجب البدء بانتزاع القدرة من رأس المال على استئجار الكتاب وعلى شراء وافساد الصحف ودور النشر** . ومن أجل ذلك ينبغي اسقاط نير رأس المال ، اسقاط الرأسماليين وتحطيم مقاومتهم . إن الرأسماليين اطلقوا دائماً كلمة « حرية » للتعبير عن حرية الافراط في التخمة للاغنياء وحرية الموت جوعاً للعمال . وهم يسمون حرية الصحافة اي قدرة الأغنياء على افساد الصحافة ، قدرة استعمال ثرواتهم من اجل « فبركة » وتزوير ما يسمى بالرأي العام . إن المدافعين عن « الديمقراطية الخالصة » هم في الواقع ، مرة اخرى ، مدافعون عن النظام الحقير والفاسد ، نظام سيطرة الأغنياء على وسائل تربية الجماهير ، إنهم اولئك الذين يخدعون الشعب ويضللونه بواسطة تعابير منمقة كاذبة ويحرفونه عن تلك الضرورة التاريخية التي هي **تحرير الصحافة من خضوعها لرأس المال** . ولن يوجد حرية فعلية او مساواة الا في النظام الذي يبنيه الشيوعيون ، حيث يكون مستحيلاً الاغتناء على

حساب الغير ويكون مستحيلاً اخضاع الصحافة مباشرة او مداورة لسلطة المال ، وحيث لن يوجد شيء يمنع كل عامل او كل مجموعة من العمال من امتلاك او استعمال حق استخدام مطابع وورق الدولة بمساواة تامة .

٩ ـ لقد اظهر لنا تاريخ القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، منذ ما قبل الحرب ، المغزى العملي للديمقراطية الخالصة ، الذائعة الصيت ، في ظل النظام الرأسمالي . وقد ردد الماركسيون دائماً أنه **كلما كانت الديمقراطية متطورة اكثر وخالصة اكثر ، كلما وجب ان يكون الصراع الطبقي اكثر حدة وعناداً وقسوة ، وكلما ظهر واضحاً نير رأس المال وديكتاتورية البرجوازية** . فقضية درايفوس في فرنسا الجمهورية ، والعنف الدموي من جانب الفصائل المسلحة المستأجرة من قبل الرأسماليين ضد المضربين في جمهورية اميركا الحرة والديمقراطية ، هذا والاف الوقائع الأخرى المشابهة تكشف هذه الحقيقة التي تحاول البرجوازية عبثاً اخفاءها وهي انه في الجمهوريات الاكثر ديمقراطية ، بالتحديد ، يسود الرعب وديكتاتورية البرجوازية بالواقع ، رعب وديكتاتورية يظهران علنا في كل مرة يبدو فيها للرأسماليين ان سلطة الرأسماليين بدأت تتزعزع .

١٠ ـ لقد اظهرت الحرب الامبريالية (١٩١٤ ـ ١٩١٨) نهائياً ، حتى بنظر العمال المتخلفين بأن الديموقراطية البرجوازية ، حتى في الجمهوريات الأكثر حرية ، ليست سوى ديكتاتورية للبرجوازية . فمن أجل اغناء مجموعة من اصحاب الملايين او المليارات الالمان ، والانكليز جرى تقتيل عشرات الملايين من البشر ، وجرى اقامة الديكتاتورية العسكرية للبرجوازية في الجمهوريات الاكثر حرية . تلك الديكتاتورية

العسكرية ما زالت مستمرة ، حتى بعد هزيمة المانيا في البلدان الحليفة ، فالحرب اكثر من غيرها ، هي التي فتحت اعين الشغيلة وانتزعت من الديمقراطية البرجوازية اغراءاتها الكاذبة ، وبينت للشعب كل دمار المضاربة والربح خلال الحرب وبمناسبة الحرب ـ باسم الحرية والمساواة شنت البرجوازية تلك الحرب ! وباسم الحرية والمساواة جمع ممونو الجيوش ثروات هائلة . إن جميع جهود الاممية الصفراء في برن لن تتوصل الى أن تخفي عن الجماهير الطابع الاستغلالي البارز حالياً للحرية البرجوازية والمساواة البرجوازية والديمقراطية البرجوازية .

١١ـ في المانيا ، البلد الرأسمالي الاكثر تطوراً في القارة الاوروبية ، كشفت الاشهر الاولى من تلك الحرية التامة ، التي اتت بها هزيمة المانيا الامبريالية ، كشفت للعمال الالمانيين وللعالم اجمع حقيقة الطبيعة الطبقية للجمهورية الديمقراطية البرجوازية .إن اغتيال كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ لهو حدث ذو اهمية تاريخية عالمية ، ليس فقط بسبب الموت المأساوي لأفضل رجال وزعماء الاممية الحقيقية البروليتارية والشيوعية ، بل ايضاً لأنه اظهر الجوهر الفعلي للنظام البرجوازي في الدولة الاكثر تقدماً في اوروبا ، بل يمكن القول في العالم اجمع . فإذا امكن للضباط والرأسماليين أن يقتلوا اشخاصاً موقوفين ، في ظل حكومة للاشتراكيين الوطنيين وتحت حراستها ، فذلك يعني أن الجمهورية الديمقراطية ، التي كان ذلك الحادث ممكناً فيها ، ليست سوى ديكتاتورية البرجوازية . إن الجماعة التي تعبر عن استنكارها لاغتيال كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ، لكن دون ان تفهم تلك الحقيقة ، لا تفعل بذلك سوى اظهار غبائها او نفاقها . فالحرية في احدى جمهوريات العالم الاكثر حرية والاكثر تقدماً،اي في الجمهورية

الالمانية ، هي حرية هدر دماء زعماء البروليتاريا المعتقلين ، ولا يمكن أن تكون فيها غير ذلك ، طالما بقيت الرأسمالية ، لأن تطور المبدأ الديمقراطي بعيداً عن أن يضعف الصراع الطبقي ، لا يفعل سوى زيادة حدته، والذي على اثر ردود فعل وتأثيرات الحرب قد بلغ نقطة غليانه .

واليوم في كل العالم المتحضر يجري طرد البلاشفة وملاحقتهم وسجنهم ، كما يحصل مثلاً في سويسرا ، احدى الجمهوريات البرجوازية الاكثر حرية ، وفي اميركا ، يجري تقتيل البلاشفة الخ . . فمن وجهة نظر الديمقراطية بوجه عام او الديموقراطية الخالصة ، امر يثير السخرية ان تخاف الدول المتحضرة والمتقدمة ، الديمقراطية ، المسلحة حتى اسنانها ، من وجود بضع عشرات من الرجال الآتين من روسيا المتخلفة ، الجائعة ، المهدمة ، من روسيا تلك التي تسميها الصحف البرجوازية ، في عشرات الملايين من النسخ ، متوحشة ، مجرمة الخ . . . من الواضح ان الظروف الاجتماعية التي استطاع ان يولد فيها تناقض صارخ الى هذا الحد ، تحقق بالواقع ديكتاتورية البرجوازية .

١٢ ـ في وضع كهذا ، ليست ديكتاتورية البروليتاريا شرعية اطلاقاً وحسب ، باعتبارها الاداة الخاصة لاسقاط المستغلين وسحق مقاومتهم ، بل ايضاً لا غنى عنها اطلاقاً بالنسبة لكل الجماهير العاملة باعتبارها الوسيلة الدفاعية الوحيدة ضد ديكتاتورية البرجوازية التي سببت الحرب والتي تعد لحروب جديدة .

إن النقطة الاكثر اهمية ، التي لا يفهمها الاشتراكيون وتعبر عن قصر رؤيتهم النظرية التي تجعلهم ينغلقون على الافكار البرجوازية وبالتالي خيانة البروليتارية ساسياً ، هي انه في المجتمع الرأسمالي ، ما

أن يشتد الصراع الطبقي الموجود في أساسه،حتى لا يعود هناك موقع وسط بين ديكتاتورية البرجوازية وبين ديكتاتورية البروليتاريا . فكل الاحلام بحل وسطي ليست سوى ولولة رجعية من قبل برجوازيين صغار .

والبرهان على ذلك اتت به تجربة تطور الديمقراطية البرجوازية والحركة العمالية منذ اكثر من قرن في جميع البلدان المتحضرة ، وعلى الاخص تجربة الخمسة اعوام الاخيرة . وتلك ايضاً الحقيقة التي يعلمها كل الاقتصاد السياسي ، كل الماركسية التي تفسر وفقاً لأية ضرورة اقتصادية تولد ديكتاتورية البرجوازية وكيف انها لا يمكن أن تستبدل الا بطبقة متطورة متكاثرة معززة ، اصبحت شديدة التماسك بسبب تطور الرأسمالية نفسه ، اي طبقة البروليتاريين .

١٣ ـ ويقوم خطأ نظري وسياسي آخر ، للاشتراكيين الديمقراطيين ، على عدم فهم أن اشكال الديمقراطية قد تغيرت بالضرورة في مجرى القرون ، منذ بذورها الاولى في العالم القديم ، كما حلت طبقة مسيطرة مكان اخرى . ففي جمهوريات اليونان القديمة ، وفي مدن العصر الوسيط وفي البلدان الرأسمالية المتحضرة ، ترتدي الديمقراطية اشكالاً متعددة وتطبق بدرجات مختلفة .

ومن الحماقة الكبرى الاعتقاد بأن الثورة الاكثر عمقاً في تاريخ البشرية ـ انتقال السلطة ، لاول مرة في تاريخ العالم من اقلية من المستغِلين الى اكثرية من المستغَلين ـ يمكن أن تحصل ضمن الاطارات القديمة للديمقراطية البرجوازية والبرلمانية ، يمكن أن تحصل دون منعطفات غاية في العمق ، دون أن تولد اشكالاً ديمقراطية جديدة ومؤسسات جديدة تجسد شروط الحياة تلك الخ . .

١٤ ـ تتشابه دكتاتورية البروليتاريا مع دكتاتورية الطبقات الاخرى من ناحية نشوئها ، كأي نوع من الدكتاتورية ، عن ضرورة القمع بشكل عنيف لمقاومة الطبقة التي تخسر السيطرة السياسية . والنقطة الاساسية التي تفصل دكتاتورية البروليتاريا عن دكتاتورية الطبقات الاخرى ، عن دكتاتورية الملاكين العقاريين في العصر الوسيط ، عن دكتاتورية البرجوازية في كل بلدان العالم الرأسمالي المتحضر ، تتمثل في أن دكتاتورية العناصر الاقطاعية ودكتاتورية البرجوازية كانتا **السحق العنيف لمقاومة الاغلبية الهائلة من السكان من طبقة الشغيلة ، بينما دكتاتورية البروليتاريا هي السحق بالقوة لمقاومة المستغلين اي لأقلية ضئيلة من السكان : الملاكين العقاريين والرأسماليين .**

يتبع ذلك ايضاً أن دكتاتورية البروليتاريا تقود بالضرورة ليس فقط الى تغيير الاشكال والمؤسسات الديمقراطية ، بشكل عام ، بل ايضاً الى ديمقراطية فعلية يبلغ اتساعها حداً لا مثيل له من قبل ، لصالح الطبقات المضطهدة من قبل الرأسمالية ، لصالح الطبقات الكادحة .

والواقع أن شكل دكتاتورية البروليتاريا ، الذي جرت صياغته بالفعل ، اي سلطة السوفياتات في روسيا و Le Raete Systeme في المانيا و Les Shop Stewards Committees والمؤسسات الاخرى المشابهة في البلدان الاخرى ، كل هذه الاشكال تعني بالتحديد وتحقق بالنسبة للطبقات الكادحة ، اي للاغلبية الهائلة من السكان ، القدرة السريعة على الاستفادة من الحقوق والحريات الديمقراطية الامر الذي لم يحصل من قبل ، ولو بشكل مشابه ، في الجمهوريات البرجوازية الافضل والاكثر ديمقراطية .

إن جوهر سلطة السوفيات يقوم على الاساس الوحيد والدائم لكل السلطة الحكومية هو تنظيم الجماهير المضطهدة سابقاً من قبل الرأسمالية ، اي العمال واشباه البروليتاريين الفلاحين الذين لا يستغلون عمل الغير والمحتاجون دائماً لبيع قسم ، على الاقل ، من قوة عملهم) . هذه الجماهير ، حتى في الجمهوريات البرجوازية الاكثر ديمقراطية ، ومع تمتعها بالمساواة حسب القانون ، كانت مبعدة بالواقع ، بواسطة آلاف الاساليب والمناورات عن كل مشاركة في الحياة السياسية ، عن كل استعمال للحقوق والحريات الديمقراطية ، وهي مدعوة الآن الى المساهمة بقسط كبير والزامي ، قسط حاسم ، في الادارة الديمقراطية للدولة .

١٥ ـ إن مساواة جميع المواطنين ، بمعزل عن الجنس والدين والعرق والقومية ، التي وعدت بها البرجوازية دائماً وفي كل مكان ، لكنها لم تحققها في اي مكان ، ولن تستطيع تحقيقها نظراً لسيطرة الرأسمال ، هذه المساواة تحققها سلطة السوفياتات دفعة واحدة وبشكل كامل لأنها الوحيدة القادرة على تحقيق سلطة العمال الذين لا يهتمون بالملكية الخاصة والصراع على اقتسام وتوزيع وسائل الانتاج .

١٦ ـ لقد كانت الديمقراطية القديمة ، اي الديمقراطية البرجوازية والبرلمانية منظمة بحيث كانت الجماهير العاملة ، اكثر فأكثر ، مبعدة عن الجهاز الحكومي ، اما سلطة السوفياتات ، اي دكتاتورية البروليتاريا ، فهي على العكس منظمة على أساس اقتراب الجماهير العاملة من الجهاز الحكومي . والى نفس الغاية يهدف الجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في التنظيم السوفياتي للدولة ،

وكذلك استبدال الدوائر الانتخابية الجغرافية بوحدات العمل ، كالمصانع والفبارك .

١٧ ـ لم يكن الجيش جهازاً قمعياً في ظل الملكية فقط . فهو قد بقي كذلك في جميع الجمهوريات البرجوازية حتى الاكثر ديمقراطية منها ، اما سلطة السوفياتات ، باعتبارها المنظمة الدائمة للطبقات المضطهدة من قبل الرأسمالية ، فهي الوحيدة القادرة على ازالة خضوع الجيش للقيادة البرجوازية وعلى المزج الفعلي بين البروليتاريا والجيش ، عن طريق تحقيق تسليح البروليتاريا ونزع سلاح البرجوازية ،وبدون ذلك يستحيل انتصار الاشتراكية .

١٨ ـ إن التنظيم السوفياتي للدولة يتناسب مع الدور القائد للبروليتاريا ، كطبقة متمركزة الى اقصى حد ، تلقت تربيتها في مناخ رأسمالي متقدم ، وتعلمنا تجربة جميع الثورات وجميع حركات الطبقات المضطهدة في العالم اجمع ، إن البروليتاريا هي الوحيدة القادرة على توحيد وقيادة الجماهير المتفرقة والمتخلفة من السكان العاملين المستغلين .

١٩ ـ إن التنظيم السوفياتي للدولة هو الوحيد الذي يستطيع بالفعل ، بضربة واحدة، تحطيم وتدمير الجهاز البرجوازي القديم الاداري والقضائي ، نهائياً . الجهاز الذي بقي وكان من المحتم أن يبقى في ظل الرأسمالية ، حتى في الجمهوريات الاكثر ديمقراطية . لأنه كان بالفعل اكبر حائل امام تطبيق الديمقراطية لصالح العمال والشغيلة وقد خطت كومونة باريس ، في هذا الطريق ، اول خطوة ذات اهمية كونية ، وسلطة السوفيات خطت الثانية .

٢٠ ـ إن القضاء على السلطة الحكومية هو الهدف الذي عينه لانفسهم جميع الاشتراكيين ، وماركس على رأسهم . فبدون تحقيق هذا الهدف يستحيل تحقيق الديمقراطية الحقيقية ، اي الحرية والمساواة .

على ذلك ، فإن الوسيلة العملية الوحيدة للوصول اليه هي الديمقراطية السوفياتية او البروليتارية ، بما انها ، بدعوتها منظمات الجماهير الكادحة الى مساهمة حقيقية واجبارية في الحكومة ، تبدأ منذ ذلك بالاعداد للزوال التام لكل دولة .

كراسات الاممي

١

ماهي الاشتراكية ؟

الحزب الشيوعي يتشكل على نغس القواعد في كل البلدان

الحزب الشيوعي هو بالضروره اممي

مايتميزبه حزبنا

الحزب الشيوعي الاممي

اطلب من دار البرنامج الشيوعي (باللغة الفرنسية)

- تونس : الصراع الطبقي ودور الانفتاح الجاري حالياً .
- المسألة النقابية في الجزائر .
- إيران والماركسية (تقييم الانتفاضة ونقد برنامج فدائيي الشعب)

ساندوا الصحافة الأممية
بالتبرع والاشتراك والنقاش

إذا كنت مهتماً بمسائل الشيوعية ونضالها وترغب في نقاش قضايا الطبقة العاملة ، اكتب الينا على العنوان التالي :

20, Rue Jean-Bouton 75012 Paris (France)

مجلات الحزب النظريه

PROGRAMME COMMUNISTE	بالفرنسية
COMMUNIST PROGRAM	بالإنكليزية
KOMMUNISTISCHES PROGRAMM	بالألمانية
EL PROGRAMA COMUNISTA	بالإسبانية

جرائد ومجلات

LE PROLETAIRE	بالفرنسية
EL COMUNISTA	بالإسبانية
I L PROGRAMMA COMUNISTA	بالإيطالية
PROLETARIER	بالألمانية
EL PROLETARIO	أميركا اللاتينية
EL OUMAMI	بالفرنسية والعربية

السعر 5 فرنكات أو ما يعادلها